ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

التقرير السنوي لديوان الجريدة الرسمية

للعام 2024م

التـقرير السنـوي الثاني لعام 2024م
ديـوان الجريـدة الرسميـة

الإشراف العام على التقرير

المستشار ريم أبو الرب
رئيس ديوان الجريدة الرسمية

فريق إعداد التقرير

أ. سماح صوالحة

أ. سماح قبها　　أ. شروق عزام　　أ. ساجدة الخطيب

التصميم

منال خالدي

التدقيق اللغوي

أ.سماح قبها

2024م

فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله ورعاه

رئيس دولة فلسطين

دولة رئيس الوزراء

د . محمد مصطفى

المستشار/ ريم أبو الرب

رئيس ديوان الجريدة الرسمية

رسالة رئيس الديوان

يشرفني أن أخاطبكم عبر التقرير السنوي لديوان الجريدة الرسمية، ملخصًا حصاد العام 2024م الذي يعكس الإنجازات والجهود التي بذلتها المؤسسة خلال العام لتعزيز رسالتها وتطوير خدماتها بما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية وتوجيهات سيادة الرئيس، حيث يمثل هذا التقرير محطة لتقييم الأداء واستشراف مستقبل ديوان الجريدة الرسمية نحو تحقيق المزيد من النجاح والابتكار في الأعوام القادمة.

وعلى الرغم من التحديات الجسيمة والظروف الاستثنائية التي تمر بها دولتنا الفلسطينية واستمرار العدوان الغاشم على قطاع غزة واستمرار الانتهاكات لكافة مبادئ القانون الدولي الإنساني، تمكن الديوان من مواصلة أداء مهامه بكفاءة، مستندًا إلى إيمانه بدوره الحيوي في خدمة المجتمع الفلسطيني، مما يعكس قدرة الديوان على التكيف مع التحديات لتحقيق رسالته الوطنية.

لقد كان عام 2024م مكملًا لمسيرة البناء وتعزيز الديوان في ممارسة مهامه واختصاصاته وتحقيق إنجازات تنسجم مع أهدافنا الاستراتيجية ضمن الخطط التنفيذية والتشغيلية التي تم إعدادها في نهاية العام المنصرم، وبناءً على تقارير المتابعة والتقييم تمكن الديوان من تحقيق ما نسبته أكثر من (90%) مما خطط له، ولعل أهم إنجازاتنا اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لديوان الجريدة الرسمية من قبل فخامة الرئيس حفظه الله ورعاه، والذي يعكس رؤيتنا ويواكب الأهداف والتطورات التي نسعى إلى تحقيقها.

وقد حرص ديوان الجريدة الرسمية على تحقيق التميز في أداء مهامه من خلال العمل الدؤوب على تحقيق العديد من الإنجازات المهمة التي وضعت في هذا التقرير ضمن عدة محطات تنقل لنا أهم الإنجازات التي حققناها خلال هذا العام.

وأخيرًا أتوجه بالشكر والامتنان لفخامة الرئيس محمود عباس على دعمه المتواصل الذي كان له الأثر العظيم في دعم مسيرة الديوان وتعزيز دوره، ونؤكد على استمرارنا في العمل للارتقاء في الديوان بالأعوام القادمة.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى عصب الديوان موظفينا الأعزاء من يتميز الديوان بهم وأحد أهم الأعمدة التي نعمل على تأهيلها وتطويرها بشكل مستمر.

وفي الختام وبالأصالة عن نفسي وعن كافة طاقم الديوان أتقدم بالشكر والامتنان لكافة الشركاء الذين لهم الأثر الإيجابي في تحقيق إنجازاتنا لهذا العام، ونؤكد على مسؤولياتنا الوطنية في مواصلة بناء وتطوير مؤسسات دولة فلسطين، وخدمة المواطن الفلسطيني، هذا النهج الذي تبناه كل من سيادة الرئيس والحكومة الفلسطينية للمساهمة في بناء بيئة قانونية من خلال تنفيذ مهامنا واختصاصاتنا بكفاءة وفاعلية وجودة عالية واستدامة، كما ندعو لشهدائنا بالرحمة وتمنياتنا لجرحانا بالشفاء العاجل والفرج القريب لأسرانا.

المستشار ريم أبو الرب
رئيس ديوان الجريدة الرسمية

المحتويات/ الفهرس

الموضوع	الصفحة
رسالة رئيس الديوان	2
الملخص التنفيذي	14
أبرز المحطات	16
الديوان في أرقام	18
حصاد 2024م	20
المحور الأول: التشريعات	23
المحور الثاني: الجريدة الرسمية	25
المحور الثالث: المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية	28
المحور الرابع: بيئة العمل	32
المحور الخامس: العلاقات العامة	39
المحور السادس: رفع الوعي	44
المحور السابع: تحديثات إدارية وتنمية بشرية	58
المحور الثامن: أبحاث ودراسات قانونية	70
المحور التاسع: الرقابة على الأداء	74
المحور العاشر: العلاقة مع الممولين	76
المحور الحادي عشر: الاستراتيجيات والخطط	78
شكرًا لشركائنا في النجاح	80
قصص نجاح	89
مشاريع في دائرة الضوء	90
مكتبة الصور	96

ديوان الجريدة الرسمية

في سطور

رؤيتنا

بيئة قانونية وتشريعية مرقمنة وذات جودة ومعززة لسيادة القانون.

رسالتنا

ضمان انسجام المنظومة القانونية مع السياسة العامة في الدولة وتطويرها وتوحيدها وفقًا لنهج تشاركي وأداء مميز مع كافة الجهات ذات العلاقة.

الأهداف الاستراتيجية

المساهمة في تعزيز
البنية القانونية للدولة

المساهمة في نشر
المعرفة القانونية

تعزيز العلاقات
مع الشركاء

الاستثمار في البناء
المؤسسي للديوان

الإطار القانوني

1. قرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية الذي نص على إنشاء ديوان الجريدة الرسمية ليكون خلفًا قانونيًا لديوان الفتوى والتشريع، الذي حدد المهام والصلاحيات لا سيما في أحكام المادة (4).
2. قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022م باعتماد المرجع الإلكتروني قاعدة بيانات قانونية رسمية لدولة فلسطين.
3. قرار رقم (1) لسنة 2022م بشأن تحديد بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية وأسعار بيعها وآلية تحصيلها.

المرجعيات الاستراتيجية

1. أجندة السياسة الوطنية 2017 - 2022م.
2. الخطة القطاعية لقطاع العدالة 2024 - 2029م.
3. الخطط عبر القطاعية لا سيما الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد "2025-2030م".
4. الخطة الاستراتيجية للديوان 2024 - 2029م.
5. الخطة الإعلامية للفريق الإعلامي لقطاع العدالة.

تقاطع أهداف ديوان الجريدة الرسمية مع أهداف التنمية المستدامة

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

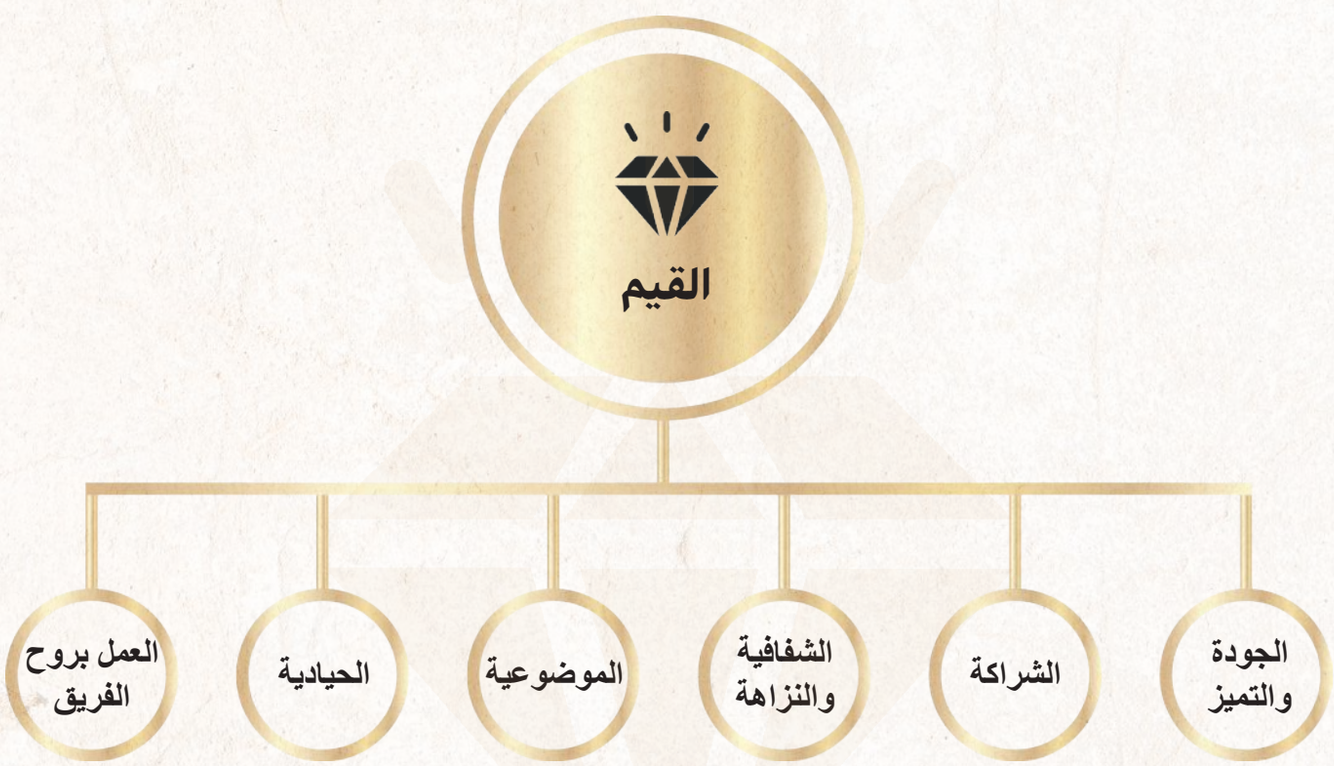

الهيكل التنظيمي لديوان الجريدة الرسمية

المعتمد 2024م

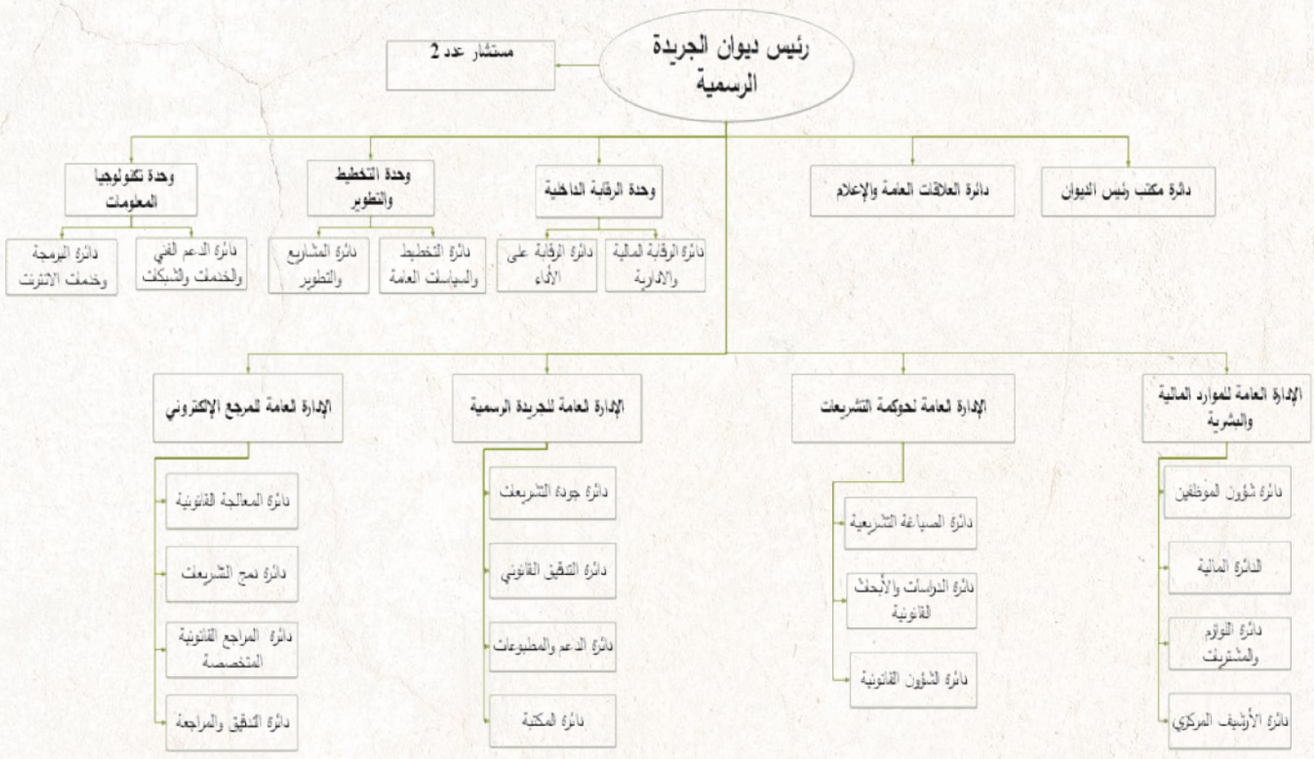

Official Gazette Bureau
ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

يراجع ديوان الجريدة الرسمية في نهاية كل عام شأنه بذلك شأن باقي المؤسسات إنجازاته خلال العام المنصرم، ولذلك وضع خططه التي سيعمل عليها مع بداية العام الجديد ليكون أفضل من العام السابق، وعليه يواصل ديوان الجريدة الرسمية بذل الجهود لرفع جودة الأداء على كافة المستويات وبكافة الاختصاصات.

رسمت عطوفة المستشار ريم أبو الرب سياسة الديوان لهذا العام والتي تمحورت ليس فقط حول أداء المهام المحددة ضمن الاختصاصات؛ بل أداء هذه المهام بجودة وكفاءة وفاعلية، وذلك عبر التخطيط المستمر والمتابعة والتقييم لهذه الخطط وفقًا للإجراءات المحددة في دليل إجراءات العمل الموحد في ديوان الجريدة الرسمية الذي تم إعداده في العام 2023م بالتنسيق مع مجلس الوزراء.

ويتميز التقرير السنوي لهذا العام بأنه يسلط الضوء على محطات وإنجازات تم تحقيقها في كل مفصل من مفاصله الرئيسية والداعمة المتمثلة في (التشريعات، والجريدة الرسمية، والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، والبنية التحتية الإدارية والإلكترونية، والاستثمار البشري، ورفع الوعي القانوني) وغيرها من المحاور التي تشكل في مجموعها ديوان الجريدة الرسمية.

كما يستعرض هذا التقرير الإنجازات التي حققها الديوان التي جاءت بناءً على تخطيط مسبق إدراكًا منا بأهمية التخطيط الاستراتيجي في تحقيق جودة الأداء المؤسسي، ومدى ارتباطه مع مكونات الأداء المؤسسي بالرسالة والغايات والأهداف، والحكم والإدارة، والنطاق المؤسسي، والموارد المؤسساتية، والخدمات، ومساهمته في تحقيقها ضمن ما هو مخطط له.

ومن أهم إنجازاتنا اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لديوان الجريدة الرسمية وبطاقات الوصف الوظيفي لكافة الإدارات والوحدات بفضل توجهات رئيس الديوان، حيث جاء هذا الهيكل ليتناسب مع التغييرات والتطورات التي حدثت على الديوان، ويحدد العلاقات التنظيمية بشكل مرن ويعكس رؤية ورسالة الديوان للأعوام 2024م - 2029م، مما يساهم في تحقيق أهدافه وتعاظم إنجازاته.

ولإيماننا بالعمل الجماعي كانت التشاركية عنوان عام 2024م بكل ما تحمله من معنى، مما كان له الأثر الكبير في تحقيق عدد من الإنجازات تمثلت في توقيع مذكرات تفاهم واختتام الدورة الثانية لمسابقة البحث العلمي القانوني ورفع الوعي القانوني من خلال عدة تدريبات ولقاءات توعوية استهدفت عدة فئات من المجتمع.

كما تميز هذا العام بحصول ديوان الجريدة الرسمية وجامعة الاستقلال على قبول طلب اعتماد الدبلوم المهني المتخصص بالصياغة والتحليل التشريعي من وزارة التربية والتعليم العالي- هيئة اعتماد الجودة بعد عقد اجتماعات لمناقشة إجراءات الدبلوم وآليات الإطلاق والخطط الدراسية توجت بالبدء بالفصل الأول للدبلوم.

وينقسم التقرير السنوي إلى عدة محطات أهمها:

1. حصاد 2024م: ويتضمن كافة الإنجازات التي تم تحقيقها بناءً على سياسة رئيس الديوان ودعمه ورؤيته.
2. شكرًا لشركائنا في النجاح: إيمانًا منا بأهمية التشارك والعمل لتحقيق المصلحة العامة والنفع لمجتمعنا الفلسطيني، وتعبيرًا منا عن امتناننا العميق لشركائنا على جهودهم ودعمهم المستمر.
3. قصص نجاح: وفيها نسرد عليكم قصة من قصص نجاحاتنا التي نفخر بها لما لها من أثر عظيم ليس فقط على مستوى الديوان وإنما على مستوى الوطن.

أبرز المحطات

تقرير الإنجاز
2023

المستشارة ريم ابو الرب
رئيس ديوان الجريدة الرسمية

الديوان في أرقام

الديوان في أرقام
إبداء الرأي القانوني (61)
صياغة مشاريع التشريعات (30)
تدقيق تشريعات محالة للنشر (232)
دراسات وأبحاث قانونية (11)
إصدار مطبوعات (20)
لجان داخلية (29)
أعداد الجريدة الرسمية (12) وعددان ممتازان
المساهمة في إعداد مشاريع التشريعات (8)
تشريعات منشورة في المرجع الإلكتروني (232)

حصاد 2024

حقق ديوان الجريدة الرسمية خلال العام 2024م إنجازات نوعية انطلاقًا من اختصاصات الديوان القانونية التي حددها القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية، وتحقيقًا لرؤية الديوان المتمثلة في "بيئة قانونية وتشريعية مرقمنة وذات جودة ومعززة لسيادة القانون" بما ينسجم مع المرجعيات الوطنية، فقد شهد هذا العام تقدمًا في الأداء لكافة الإدارات والوحدات في الديوان بفضل الدعم من رئيس ديوان الجريدة الرسمية عطوفة المستشار ريم أبو الرب التي بذلت جهودًا عظيمة في قيادة الديوان خلال هذا العام.

ويستعرض هذا التقرير أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع التي حققها الديوان خلال العام 2024م، ويسلط الضوء على المشاريع المستمرة للسنوات القادمة، والربط بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الأداء المؤسسي وأبرز هذه الإنجازات تسليم التقرير السنوي الأول لديوان الجريدة الرسمية للعام 2023م لفخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس وذلك ضمن لقاء رئيس ديوان الجريدة الرسمية والوفد المرافق لها، حيث تم إطلاع فخامة الرئيس على ما تم إنجازه خلال العام المنصرم والذي كان من أهمها تطوير وتحديث أول قاعدة بيانات قانونية، إذ تم توفير أكثر من (8045) تشريعًا وأكثر من (2138) حكمًا قضائيًا، وتم تسليط الضوء على أبرز الأنشطة التي ساهمت في تعزيز البيئة القانونية في دولة فلسطين.

ويتميز هذا التقرير

باستعراضه لإنجازات الديوان ضمن محاور عمله المتخصصة بطريقة توضح الاختصاص والإنجاز المرتبط به والهدف الاستراتيجي الخاص بكل إنجاز، ويسعدنا أن نستعرض معكم أهم إنجازاتنا على مدار عام كامل 2024م:

المحور الأول:
التشريعات

استمر ديوان الجريدة الرسمية بممارسة مهامه واختصاصاته الرئيسية ضمن الهدف الاستراتيجي الخاص بالمساهمة في تعزيز البنية القانونية في دولة فلسطين لذلك وبتوجهات من رئيس ديوان الجريدة الرسمية لرفع جودة التشريعات.

تتولى الإدارة العامة لحكومة التشريعات كافة الاختصاصات المتعلقة بمشاريع التشريعات، حيث قام الديوان في هذا المجال بتحقيق عدة إنجازات تتمثل في الآتي:

صياغة (30) مشروع تشريع وفقًا لنهج وآلية محدّدة لمشروع التشريع المحال إلينا من الجهات المختصة ومراجعتها من الناحية الموضوعية والشكلية للتحقق من عدم مخالفتها لأحكام القانون الأساسي والتشريعات النافذة، وإدخال التعديلات اللازمة عليها بما لا يغير من جوهرها والغاية المستهدفة منها، وفقًا لأحكام القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية.

إبداء الرأي القانوني على (61) مشروع تشريع التي تم إحالتها للديوان من مجلس الوزراء لدراستها من الناحية الموضوعية للتأكد من انسجامها التشريعي مع المنظومة القانونية للدولة ضمن نموذج معتمد لوضع الملاحظات القانونية وإرسالها إلى مجلس الوزراء.

المساهمة في إعداد (8) مشاريع التشريعات ضمن الاختصاصات التي يمارسها بالمساهمة في إعداد مشاريع التشريعات بناءً على طلب الجهة صاحبة التشريع، أو كعضو في لجنة مكونة من عدة جهات ذات علاقة بالتشريع، ومن هذه المشاريع:

1. **لجنة إعداد مشروع قانون البيئة الفلسطيني:**

شارك الديوان في اللجنة المشتركة برئاسة سلطة البيئة وعضوية ديوان الجريدة الرسمية وعدد من الأعضاء ممثلي الجهات ذات العلاقة مثل: وزارة العدل، الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد. وتم دراسة المسودة الصفرية لمشروع القانون، ويضم مشروع القانون (274) مادة مقسمة على خمسة عشر فصلًا، حيث تم عقد اجتماعات دورية بشكل أسبوعي لمناقشة مواد مشروع القانون من أجل إعداد المسودة الأولى من مشروع القانون، كما تم دراسة المواد المقترحة ووضع ملاحظات عليها بناءً على اختصاصات كافة الجهات ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية، وتم دراسة التعريفات وتعديلها وفقًا لمتطلبات مشروع القانون ووفقًا للاتفاقيات الدولية.

2. **لجنة إعداد مشروع قرار بقانون الدفاع المدني لسنة 2024م:**

شارك الديوان في اللجنة المشكلة لإعداد مشروع التشريع وعضوية كل من وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ووزارة المالية والدفاع المدني، حيث تم إعداد المشروع وسيتم تسليمه بصورته النهائية إلى مجلس الوزراء.

التدقيق الموضوعي والشكلي للتشريعات المحالة للنشر في الجريدة الرسمية

تتولى الإدارة العامة للجريدة الرسمية بناءً على القرار بقانون رقم (33) لسنة 2022م بشأن ديوان الجريدة الرسمية دراسة التشريعات المحالة إليه من الجهات المختصة بالنشر في الجريدة الرسمية، حيث يتم تدقيق هذه التشريعات قانونيًا ولغويًا وفنيًا واقتراح التعديلات وفقًا لذلك، بما يتفق مع القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة بما لا يغير جوهرها والغاية المستفيدة منها، بالتشاور مع الجهات المختصة وذات العلاقة تمهيدًا لنشرها، حيث تم تدقيق (232) تشريعًا.

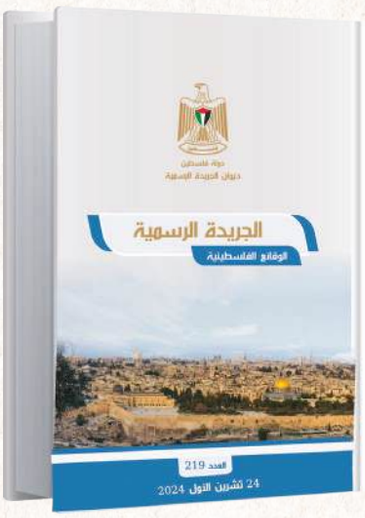

المحور الثاني:
الجريدة الرسمية

تلعب الإدارة العامة للجريدة الرسمية دورًا محوريًا بالمساهمة في نشر الثقافة القانونية من خلال إصدار أعداد الجريدة الرسمية والمطبوعات القانونية.

الجريدة الرسمية:

تعمل الإدارة على إصدار الجريدة الرسمية بشكل منتظم وفعّال وفقًا للمعايير القانونية والتنظيمية المطلوبة، وذلك ضمن اختصاصها في الإشراف والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية لضمان إعداد الجريدة الرسمية بجودة عالية، حيث يستقبل ديوان الجريدة الرسمية جميع التشريعات والمواد المراد نشرها من الجهات المختصة خلال النصف الأول من الشهر، وذلك بتزويد الديوان بنسخة ورقية (أصل أو صورة طبق الأصل) ونسخة إلكترونية.

ويتولى فريق العمل في الإدارة العامة من قانونيين وإداريين التحضير بشكلٍ دقيق ومنظم إصدار عدد الجريدة الرسمية كل شهر، حيث يتم دراسة ومراجعة التشريعات والمواد الواردة للنشر في الجريدة الرسمية من الناحية القانونية الموضوعية والشكلية وتدقيقها لغويًا، وإدخال التعديلات القانونية المطلوبة بالتنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة ليتم اعتمادها نهائيًا ونشرها في الجريدة الرسمية.

وقد تم خلال العام 2024م إصدار (14) عددًا، منها (12) عاديًا من العدد (210) حتى العدد (221)، بالإضافة إلى العددين الممتازين (29، 30)، وقد تم خلال العام 2024م نشر التشريعات الآتية:

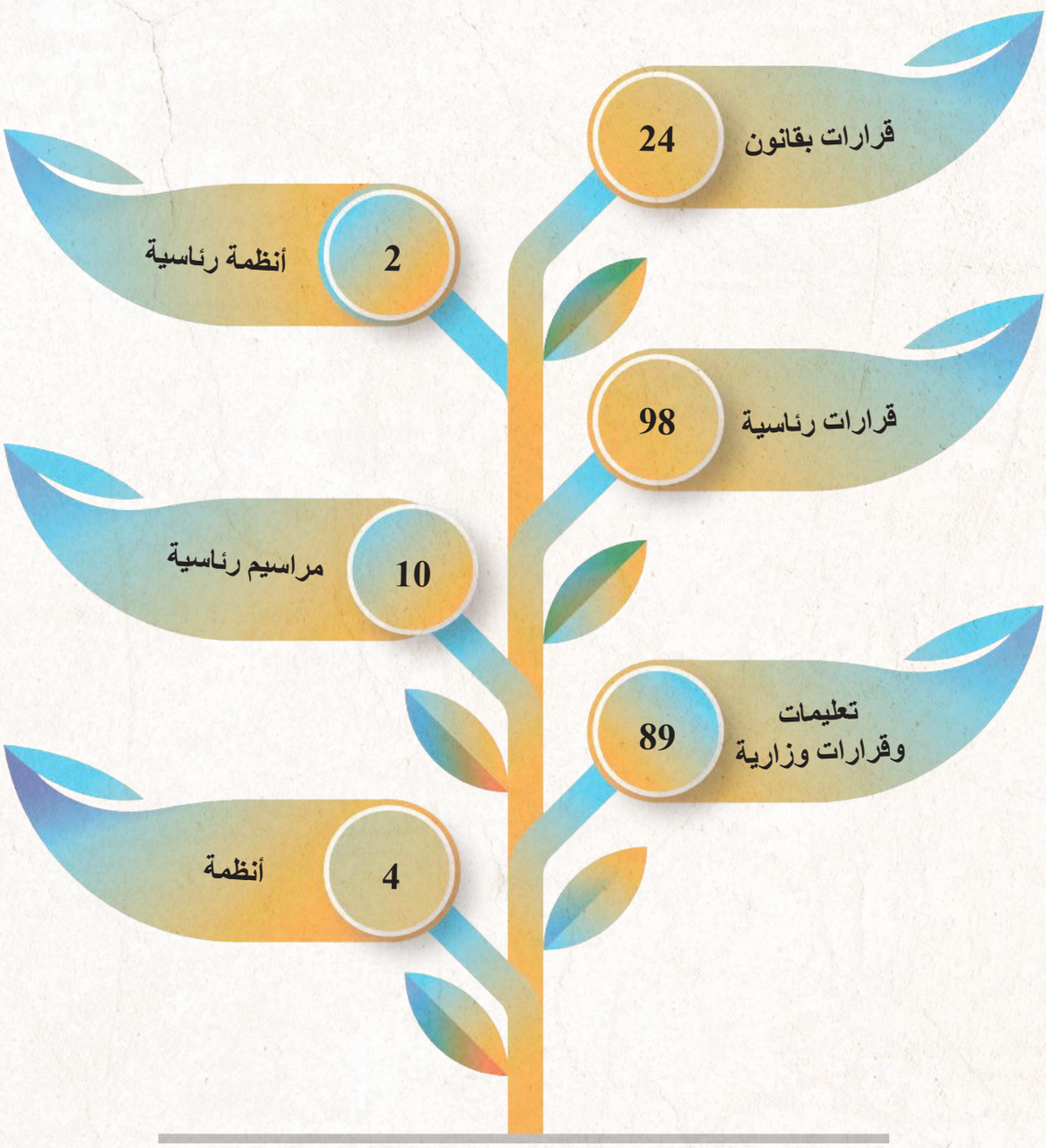

المطبوعات:

تلعب المطبوعات القانونية التي يصدرها ديوان الجريدة الرسمية دورًا أساسيًا في دعم عمل الديوان من خلال تعزيز ورفع الوعي المجتمعي وتوعية المواطن الفلسطيني بالتشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، ولتكون هذه المطبوعات وسيلة للتواصل وإبقاء الفئات ذات العلاقة على اطلاع دائم بالتشريعات التي تخصهم.

تعمل الدائرة على إصدار المطبوعات القانونية لتشريعات خاصة بقطاع معين بصيغة مدمجة، وذلك من خلال تجميع هذه التشريعات ومتابعة التعديلات القانونية والتغييرات التي طرأت على التشريع الأصلي وفقًا للتسلسل التاريخي لهذه التعديلات ودمج التشريعات السارية ذات العلاقة في هذا الكتيب كوحدة واحدة ليكون مرجعًا يسهل الاستناد والرجوع إليه من قبل الكافة والمختصين.

وقد تم خلال العام 2024م العمل على إصدار العديد من الكتيبات مثل:

المحور الثالث:

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية

عملت الإدارة العامة للمرجع الإلكتروني خلال العام 2024م على تغذية المرجع الإلكتروني بشكل مستمر مع صدور كل عدد من أعداد الجريدة الرسمية، إلا أن عملها يتجاوز عملية التغذية إلى هدف التحديث والتطوير بناءً على رؤية الديوان وتوجهات المستشار ريم أبو الرب رئيس الديوان، وتمثلت الإنجازات وفق النقاط الآتية:

التغذية المستمرة

- **استمرت الإدارة العامة للمرجع الإلكتروني في تغذية المرجع الإلكتروني بشكل دوري حيث تم رفع كافة الأعداد الصادرة خلال العام 2024م في الجريدة الرسمية، بما مجموعه (12) عددًا (210-221) وتبويبها وتصنيفها، وتحديد حالة سريان التشريعات فيها، ودمج التشريعات المعدلة منها على المرجع، من ضمنها العددين الممتازين (30،29)، وتم رفع (95) حكمًا قضائيًا، و(595) إعلانًا، و (13) قوائم إدراج.**
- **متابعة حالة سريان التشريعات وتحديثها بشكل مستمر، بهدف معرفة الحالة النهائية للتشريعات المطبقة بهدف حماية المستخدمين من الوقوع في خطأ عدم معرفة الحكم الذي يجب أن يطبّق في النهاية على المسائل التي هم بصدد بحثها، حيث تم تحديد حالة سريان (1282) تشريعًا.**
- **تغذية (228) بطاقة تشريع وإدراج عنوان التشريع ورقمه وسنته، وتاريخ إصداره، وتاريخ سريانه، ومُقر التشريع، وتصنيفه الموضوعي.**

التحديث والتطوير

المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية باعتباره منصة إلكترونية يحتاج إلى التحديث والتطوير بشكل مستمر ليلبي احتياجات المستخدمين وتسهيل عملية البحث وتيسير عملية توفير المعلومة القانونية، وبناءً على سياسة رئيس الديوان ومن خلال الإدارة العامة للمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية تم تحقيق عدة إنجازات بهدف التحديث والتطوير ومن أهمها:

شكلت رئيس الديوان المستشار ريم أبو الرب لجنة المراجع القانونية المتخصصة، بهدف تطوير المرجع الإلكتروني من خلال إعداد مراجع قانونية متخصصة بكل قطاع، وقد بدأ العمل فعليًا بإعداد مادة المرجع القانوني المتخصص المتعلق بالخدمة المدنية واستخراج الكلمات والعناوين المفتاحية، والبدء بعملية جمع الأحكام القضائية المتعلقة بها، حيث تم جمع (60) حكمًا قضائيًا بالمرجع القانوني المتخصص بالخدمة المدنية.

تصنيف التشريعات تصنيفًا قانونيًا تبعًا لنوع التشريع المطلوب، وذلك لتسهيل البحث من خلال تحديد الحقل القانوني للتشريع (إداري أو جنائي أو دولي أو مدني أو تجاري ...) مما يساهم في تسهيل عملية البحث والحصول على التشريعات المستهدفة لقطاع معين.

تم تصنيف (254) تشريعًا

ربـط التشـريعات المعدلـة بالتشـريع الأصلـي (المُـراد تعديلـه)، وذلـك بهـدف التسـهيل علـى الباحـث والقانونـي فـي تصفـح التشـريع وتعديلاتـه بشـكل مسـتقل، وتشـمل كل التشـريعات السـارية والملغـاة، حيـث تـم ربـط مـا مجموعـه (92) تشـريعًا حتـى تاريـخ هـذا التقريـر.

ربـط التشـريعات الثانويـة بالتشـريع الأصلـي (السـند)، وذلـك لتحديـد علاقـات الإلغـاء والتعديـل بيـن التشـريعات، ووضـع آليـة عمـل دقيقـة، وتربـط هـذه العلاقـة بيـن التشـريع ومـادة أو مـواد فـي تشـريع آخـر والتـي صـدر التشـريع بنـاءً عليهـا (وهـي غالبًـا مـا تكـون فـي علاقـة القوانيـن العاديـة مـع القانـون الأساسـي، وعلاقـة التشـريع الثانـوي مـع المـادة فـي القانـون التـي تمنـح المشـرع صلاحيـة وسـلطة وضعـه)، حيـث تـم ربـط مـا مجموعه (188) تشـريعًا ثانويًـا خـلال فتـرة هـذا التقريـر.

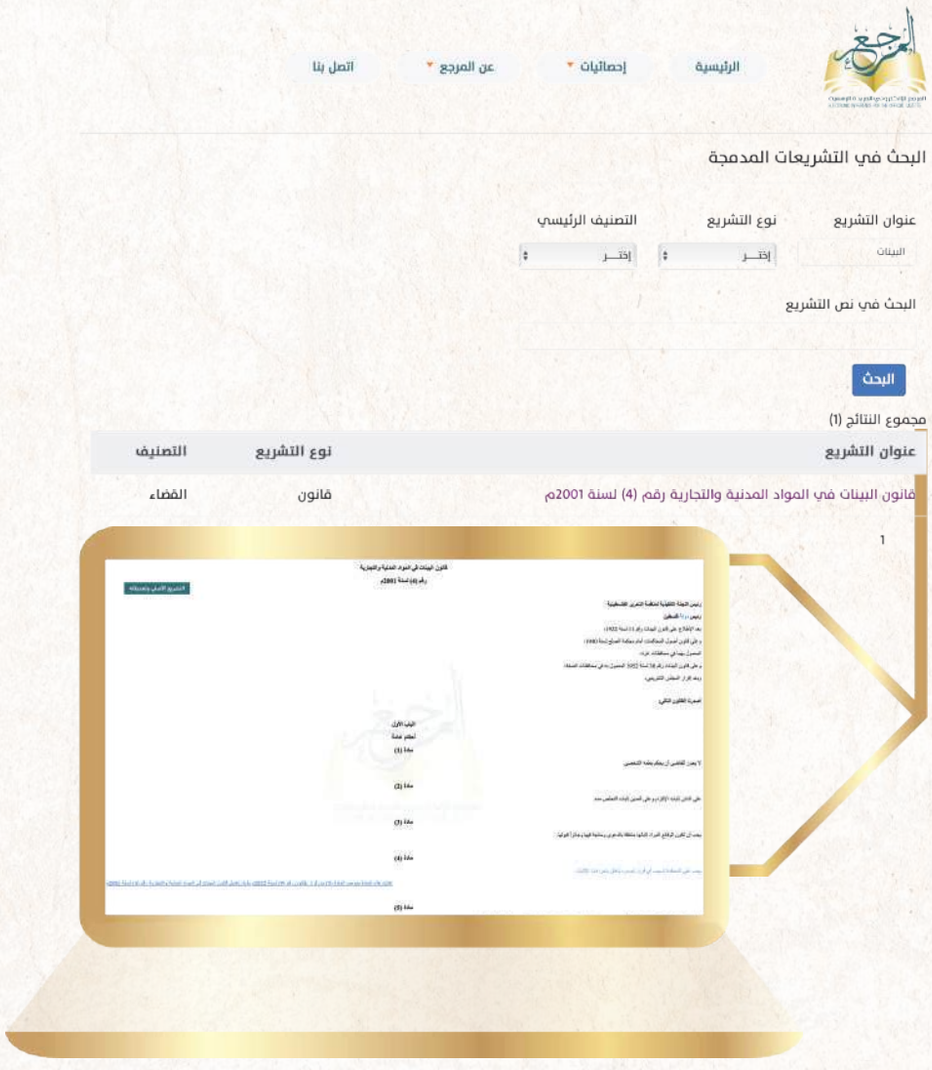

تـم الانتهـاء مـن عمليـة تحديـد حالـة سـريان لـكل مـن القـرارات الرئاسـية والقـرارات والتعليمـات الوزاريـة المنشـورة فـي الأعـداد (1-216) وربـط القـرارات المعدلـة ببعضهـا، وربطهـا كتشـريعات ثانويـة للتشـريعات السـند الصـادرة بموجبهـا، كمـا تـم مؤخـرًا دمـج القـرارات المعدلـة السـارية منهـا ورفعهـا علـى المرجـع الإلكترونـي للجريـدة الرسـمية.

القرارات الرئاسية

(834) قرارًا رئاسيًا

(5) قرارات معدلة

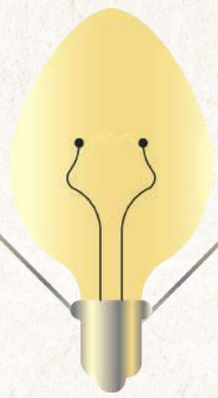

القرارات والتعليمات الوزارية

(453) قرارات وتعليمات وزارية

(29) قرارًا معدلًا

تـم دمـج (49) تشـريعًا سـاريًا فـي فلسـطين بصورتـه النهائيـة مـن خـلال الجمـع بيـن التشـريع وتعديلاتـه فـي نـص واحـد مدمـج، وفـق أسـلوب علمـي منهجـي، بحيـث يقـرأ التشـريع وتعديلاتـه كوحـدة واحـدة نهائيـة.

تحديـد النصـوص القانونيـة التـي تـم تفسـيرها بموجـب حكـم دسـتوري والنصـوص التـي طعـن بعـدم دسـتوريتها، وربطهـا بالتشـريعات المتعلقـة بهـا ضمـن التشـريعات المنفـردة والمدمجـة، حيـث تـم ربـط حكـم دسـتوري واحـد، أمـا باقـي الأحـكام فقـد كان قـرار المحكمـة إمـا ردهـا أو عـدم قبولهـا.

المحور الرابع:
بيئة العمل

تعتبر بيئة العمل إحدى أهم العوامل التي تؤثر على أداء الموظفين ورضاهم، فهي لا تساهم فقط في تعزيز الإنتاجية ولكنها تشجع الموظفين على الابتكار وتحسين الأداء وتساعدهم في إظهار أفضل مهاراتهم ومواهبهم، وبدعم من رئيس الديوان تتولى الإدارة العامة للموارد المالية والبشرية توفير الدعم والمساندة لكافة إدارات ووحدات الديوان وتنفيذ المهام والأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية والإدارية التي تشمل إدارة الأصول الثابتة وتوفير المستلزمات الإدارية واللوجستية المختلفة، وفي سبيل التطوير المستمر لإجراءات وسياسات وبرامج الديوان لتحسين بيئة العمل للدفع نحو نشر ثقافة قوامها المشاركة يمكن فيها للموظفين العمل بأفضل ما لديهم من قدرات، وبتوجيهات رئيس الديوان يتم إدارة كافة الأنشطة المتعلقة بسياسات تطوير الأداء الفردي للموظف وإدارة الموارد البشرية في الديوان من خلال التطوير والتطبيق والإشراف على البرامج المتضمنة للعمليات الإدارية لكل إدارات ووحدات الديوان.

الشؤون الإدارية:

قامت الإدارة العامة للموارد البشرية والمالية خلال العام 2024م بتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين وإدارتها بما يضمن سلاسة هذه العمليات ويوفر بيئة عمل تعزز الإنتاجية.

بالإضافة إلى متابعة الإجراءات المتعلقة بالنقل والترقية والمكافآت وتعديل المسمى والمؤهل العلمي، والإشراف على دوام الموظفين وضمان انتظامه بما يتماشى مع القوانين والأنظمة المعمول بها، بالإضافة إلى تحديد احتياجات الديوان من الكوادر البشرية اللازمة لتحقيق أهداف الديوان، ومتابعة بريد الديوان (الصادر والوارد) وضمان انتظام عملية الأرشفة الإلكترونية والورقية من خلال البدء بالعمل على برنامج الأرشيف الرقمي وتنظيم الوثائق والسجلات الإدارية لضمان سهولة الوصول إليها، والإشراف على الأنظمة الداخلية من خلال التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة.

وعملت دائرة شؤون الموظفين على عقد تدريب لكافة موظفي الديوان لتدريبهم وتنمية مهاراتهم على استخدام برنامج الموارد البشرية بعد تطويره واستحداث بعض الخانات، مثل حجز مركبات الحركة وقاعات الاجتماعات وطلبات اللوازم من المستودع.

البيئة التكنولوجية:

انسجامًا مع سياسة وتوجهات الحكومة في مجال التحول الرقمي مع الرؤية الوطنية وإطلاق الحكومة الفلسطينية أجندة فلسطين الرقمية 2030م، واعتماد استراتيجية الحكومة الرقمية وخارطة الطريق المنبثقة عنها للأعوام (2024-2029م) وإعداد السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية بهدف رقمنة الخدمات الحكومية لتحسين الكفاءة والإنتاجية، وتطوير الخدمات العامة، وتعزيز الإدارة الحكومية بطرق مبتكرة لتسهيل آليات وإجراءات العمل وتقديم الخدمات للمواطن بجودة عالية، وتتزامن مع إنجازات الوحدة خلال العام 2024م على تقديم خدمات الدعم الفني للموظفين بشكل دوري لاستمرارية العمل وحل المشكلات التقنية بكفاءة، مما يدعم بيئة العمل التقنية في الديوان، وتحديث البنية التحتية الإلكترونية للديوان ومتابعة صيانة كافة أجهزة الديوان، مما يعزز من استقرار الشبكة الكهربائية الداخلية لضمان استمرارية العمل لا سيما في حالات الطوارئ، حيث تم تأسيس البنية التقنية للطابق الأرضي وقاعة الاجتماعات لتقديم خدمات التدريب بكل كفاءة وفاعلية، كما تم تحديث الأجهزة التقنية لتوفير بيئة عمل أكثر كفاءة، دعمًا للعمليات الإدارية والتشغيلية في الديوان، وكان من أهمها:

1. **التحول إلى تطبيق نظام البريد الحكومي: بدأ العمل على استخدام نظام البريد الحكومي داخل الديوان لضمان تأمين المراسلات الرسمية وتعزيز سلاسة التواصل الإداري بما يتماشى مع أعلى معايير الأمان، مما يساهم في ضمان السرية والكفاءة في التعاملات الرسمية.**
2. **تطوير المرجع الإلكتروني لتغطية حالة سريان التشريعات: عملت الوحدة على تطوير المرجع الإلكتروني ليشمل حالة سريان التشريعات المختلفة في نتائج محرك البحث، كما تم إضافة التشريعات الثانوية والمعدلة، مما يسهل الوصول إلى أحدث المعلومات القانونية.**

3. **إطلاق برنامج الأرشيف الرقمي:** عملت الوحدة على تطوير وإطلاق نظام الأرشيف الرقمي الذي يهدف إلى رقمنة جميع الوثائق الرسمية والملفات الهامة الخاصة بالديوان، حيث يسهم هذا النظام في تحسين سرعة الوصول إلى المعلومات بأمان، كما يعزز من كفاءة العمل الإداري وشفافيته.

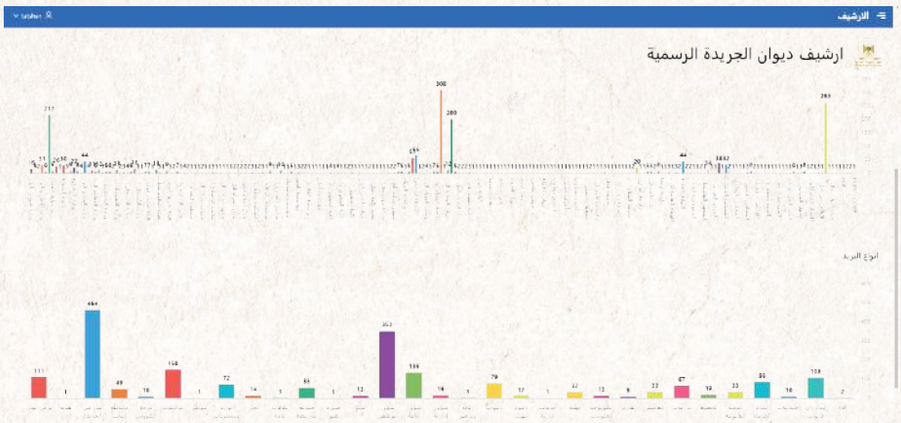

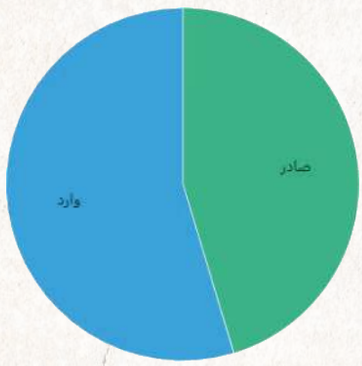

4. **تحديث المرجع الإلكتروني ليكون صديقًا لمحركات البحث (SEO):** عملت الوحدة على إعادة صياغة صفحات الويب الخاصة بالديوان لتكون أكثر توافقًا مع محركات البحث. كما تم تطبيق دراسات شاملة لتحسين التواجد في نتائج البحث، مما يعزز من وصول المستخدمين للمحتوى بسهولة.

5. **إنشاء صفحة "اتصل بنا" على المرجع الإلكتروني:** حيث تم تصميم صفحة "اتصل بنا" جديدة على الموقع الرسمي للمرجع الإلكتروني، مع زاوية مخصصة لموظفي الديوان لاستعراض البريد الوارد بصلاحيات محددة، مما يسهم في تحسين التواصل مع المستخدمين.

6. **برنامج أتمتة الجريدة الرسمية:** بالتعاون مع شركة نيوسوفت ودائرة الجريدة الرسمية، تم الوصول إلى المرحلة النهائية لتجربة برنامج أتمتة الجريدة الرسمية، ويهدف هذا البرنامج إلى تسريع إصدار الأعداد بشكل رقمي دقيق وفعّال، ويجري حاليًا التحضير لإطلاقه بشكل رسمي، مما يسهم في تحسين فعالية العمليات الإدارية.

7. **تطوير الصفحة الإلكترونية الرسمية للديوان: من خلال إضافة أيقونات تخدم متطلبات العمل كأيقونة مسابقة البحث العلمي القانوني وأيقونة المجلة القانونية وأيقونة التشريعات للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم العمل على ترجمة الصفحة الرسمية للغة الإنجليزية لزيادة التواصل مع المواطن الفلسطيني أينما كان ولأهمية إطلاعه على كافة التشريعات التي تبين حقوقه وإجراءات معاملاته وغيرها من الأمور.**

8. **تطوير الموقع الخاص بالمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية: ضمن سياسة التحديث والتطوير المستمر على المرجع عملت وحدة تكنولوجيا المعلومات على تطوير برنامج Sitemap Generator للمرجع الإلكتروني، حيث تم تطوير برنامج لإنشاء ملفات XML لمحاكاة محركات البحث بشكل أفضل، مما يسهم في تحسين ظهور المرجع الإلكتروني في نتائج البحث ويعزز من فعالية الوصول للمعلومات.**

الأداء المالي:

تم تحقيق عدة إنجازات على المستوى المالي حيث قامت الدائرة المالية خلال العام 2024م على تنفيذ موازنة البرامج متوسطة الأمد للعام 2024م بموازنة معتمدة وفق قرار بقانون رقم (9) لسنة 2024م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2024م، كما تم أرشفة كافة المعاملات المالية التي تم صرفها ورقيًا وإلكترونيًا خلال العام 2024م، والمتابعة مع الموازنة العامة لحجز المخصصات المالية وتحرير الأوامر المالية للعام 2024م.

إعداد موازنة البرامج متوسطة الأمد للعام 2025م

تم إعداد الموازنة السنوية لديوان الجريدة الرسمية للعام 2025م، حيث تم إصدار بلاغ الموازنة الجزء الأول للعام 2025م خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2024م، وذلك على النحو الآتي:

- √ **تسمية مجموعة إدارة التخطيط والموازنة.**
- √ **إعداد البرنامج الإداري.**
- √ **إعداد برنامج الخدمات التشريعية والقانونية.**

الموظف المثالي:

ضمن توجهات رئيس الديوان في تحفيز ودعم الموظفين استمر الديوان في تطبيق مبادرة الموظف المثالي لدعم الموظفين المميزين وخلق مجال التنافس بين كافة موظفي الديوان وصولًا إلى التميز في الأداء، سواء على مستوى الفرد أم فرق العمل، والتحسين المستمر في جودة العمل، ولتعزيز روح المبادرة والإبداع، حيث تم تكريم (4) موظفين لجهودهم المتميزة في العمل ضمن معايير ونماذج محددة ومعتمدة.

المحور الخامس:
العلاقات العامة

تعمل دائرة العلاقات العامة والإعلام - مكتب رئيس الديوان باعتبارها الأداة الإعلامية للديوان ونقطة التواصل مع الجمهور والمؤسسات على تغطية كافة نشاطات الديوان وإبرازها للكافة. ومن أبرز ما حققته دائرة العلاقات العامة والإعلام في الديوان كان توسيع قاعدة جمهور الديوان من خلال زيادة التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، والتنسيق للعديد من أنشطة الديوان الخارجية، وكذلك التنسيق مع الإذاعات المحلية للتوعية بطبيعة عمل الديوان وتسليط الضوء حول مسابقة البحث العلمي القانوني لا سيما إذاعة أجيال وإذاعة رؤيا وإذاعة الجامعة الأمريكية.

كما تم عقد لقاء إعلامي لعطوفة رئيس الديوان مع هيئة الإذاعة والتلفزيون، وتمحور اللقاء حول التعريف بالديوان واختصاصاته، ورؤية الديوان وخططه المستقبلية للأعوام المقبلة، ودوره في نشر التشريعات ورفع الوعي القانوني، والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية وأهميته كمنصة رسمية قانونية لكافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، كما تم التطرق إلى دبلوم الصياغة وتحليل الأثر، ومسابقة البحث العلمي القانوني.

التنسيق وتكامل الأدوار

إيمانًا من رئيس الديوان بالدور التكاملي بين مؤسسات الدولة وتوحيد الجهود لخدمة الأهداف الوطنية عقد رئيس الديوان عدة اجتماعات ولقاءات ومن أهمها:

أعضاء الحكومة التاسعة عشر

عقد رئيس الديوان لقاءات مع بعض أعضاء الحكومة التاسعة عشر لبحث سبل التعاون معهم في مجال اختصاص الديوان، حيث شملت هذه اللقاءات كلًا من وزير العدل، ووزير التنمية الاجتماعية، ووزير النقل والمواصلات، ووزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي، ووزيرة شؤون المرأة، ووزير الأشغال العامة والإسكان، وتم خلال هذه اللقاءات استعراض اختصاصات ومهام الديوان، وبحث آليات التعاون في المجالات المشتركة.

لقاء رئيس الديوان مع سعادة السفير الأردني:

التقت عطوفة المستشار ريم أبو الرب مع سعادة السفير الأردني عصام البدور، وتم خلال هذا اللقاء إطلاع سعادة السفير على دور الديوان بهدف وضع الخطوط العريضة لأسس وآفاق التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلدين الشقيقين.

لقاء مع رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية

التقت عطوفة المستشار ريم أبو الرب رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية الأستاذ محمد شراكة ونائبه د. فواز أبو زر، حيث استعرض الطرفان مجالات العمل وبحثا سبل التعاون المشترك لفتح آفاق مستقبلية تهدف إلى التطوير وتنمية القدرات.

لقاء مع رئيس جامعة الاستقلال

التقت عطوفة المستشار ريم أبو الرب رئيس جامعة الاستقلال أ.د نور أبو الرب بهدف تأكيد الشراكة القائمة بين الطرفين التي تعزز من قدرات طلبة القانون وتمنحهم الفرصة للتعرف على الجوانب العملية لعدة اختصاصات لا سيما في الصياغة القانونية.

مذكرات التفاهم والاتفاقيات:

انطلاقًا من حرص الديوان على تعزيز مبدأ الشراكة وتبادل المعلومات والخبرات وتطوير القدرات تمكن الديوان من توقيع عدة مذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات والجامعات، ومن أهم هذه المذكرات:

1. نقابة المحامين الفلسطينيين

وقعت رئيس الديوان مذكرة تفاهم مع نقابة المحامين الفلسطينيين بصفتهم أكثر الفئات تلقيًا للتشريعات واهتمامًا بالمنظومة القانونية ورغبة من الطرفين في تعزيز التعاون فيما بينهم وتبادل الخبرات والمهارات القانونية، حيث وقعت المذكرة بتاريخ 2024/4/30م في مقر الديوان.

2. اتفاقية دبلوم الصياغة وتحليل الأثر التشريعي

في إطار تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الديوان وجامعة الاستقلال تم توقيع اتفاقية دبلوم الصياغة وتحليل الأثر التشريعي كأول دبلوم حكومي مهني متخصص في هذا المجال مقدم للموظفين القانونيين في المؤسسات الحكومية بهدف رفع الكفاءة القانونية وتطوير مهارات الكوادر القانونية في المؤسسات الحكومية في مجال الصياغة التشريعية وتحليل الأثر التشريعي.

3. جامعة فلسطين الأهلية/ بيت لحم

تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون وتكامل الأدوار بين الديوان وجامعة فلسطين الأهلية والتنسيق المشترك بينهم على مستوى الأنشطة القانونية والتشريعية والبحثية ذات الاهتمام والأولوية المشتركة، وقد وقعت المذكرة بتاريخ 2024/12/3م.

المحور السادس:

رفع الوعي

يأتي تعزيز الوعي المجتمعي وإحداث التغيير اللازم من أجل مستقبل أفضل لا سيما في الجانب القانوني، تنفيذًا للأهداف الاستراتيجية للديوان المتمثل في المساهمة بنشر المعرفة القانونية، حيث تم عقد تدريبات ولقاءات قانونية استهدفت قطاعًا واسعًا من فئات المجتمع لا سيما المؤسسات والدوائر الحكومية، والجامعات الفلسطينية.

1. نقابة المحامين الفلسطينيين.
2. جامعة الاستقلال.
3. مؤسسات حكومية.

بلغ عدد الدورات التدريبية التي عقدها الديوان خلال العام 2024م (15) دورة تدريبية استهدفت (70) متدربًا

تدريبات متخصصة للمحامين المنتسبين لنقابة المحامين الفلسطينيين

تنفيذًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين ديوان الجريدة الرسمية ونقابة المحامين الفلسطينيين تم تنفيذ عدة لقاءات وتدريبات قانونية موجهة إلى المحامين، حيث عقدت لقاءات حول طبيعة عمل ديوان الجريدة الرسمية، إضافة إلى تدريبات حول عدة محاور قانونية (أسس الصياغة التشريعية، وأسس إبداء الرأي القانوني، والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية)، حيث عقدت (9) دورات تدريبية لنقابة المحامين، كما تم تخريج (37) محاميًا.

لقاء قانوني بالشراكة مع كلية الحقوق والإدارة العامة/ دائرة القانون - جامعة بيرزيت

انطلاقًا من هدف الديوان المتمثل في المساهمة في نشر المعرفة القانونية، أولى الديوان اهتمامًا لعملية نشر الوعي القانوني، حيث عقدت لقاءات قانونية متخصصة كان أهمها لقاء عقد من قبل الأستاذ حسن أبو شربك بالشراكة مع دائرة القانون في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت حول الصياغة التشريعية ونشر التشريعات، وخصص اللقاء لطلبة مساق الصياغة التشريعية بحضور د.محمود علاونة.

تدريب لطلبة الحقوق في جامعة الاستقلال

عقد ديوان الجريدة الرسمية وكلية القانون - جامعة الاستقلال تدريبًا متخصصًا لطلبة السنة الرابعة في تخصص علم الجريمة والقانون على مدار ثلاثة أيام حول ديوان الجريدة الرسمية واختصاصاته إضافة إلى محاور التدريب المتعلقة بأسس الصياغة التشريعية وأسس إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات، والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية لرفع الوعي بأهميته وآلية البحث فيه وما يتضمنه من أيقونات.

تدريب القانونيين في المؤسسات الحكومية

تنفيذًا للهدف الاستراتيجي المتمثل في المساهمة بنشر المعرفة القانونية استمر الديوان خلال العام 2024م باستهداف القانونيين في كافة المؤسسات الحكومية لرفع الكفاءة القانونية لديهم، حيث تم عقد (7) دورات تدريبية استهدفت الموظفين القانونيين في المؤسسات الحكومية الآتية: وزارة العدل، الحكم المحلي، وزارة المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الأشغال، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الاقتصاد الوطني، نقابة المحامين النظاميين، وتمحورت التدريبات حول أسس إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات وأسس الصياغة التشريعية والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية.

اعرف حقك

استمر الديوان وللعام الثاني على التوالي في نشر بطاقات توعوية موجهة للمجتمع الفلسطيني بكافة فئاته من خلال دائرة العلاقات العامة، وذلك بنشر بطاقات قانونية توعوية تهم مصلحة المواطن، وتعريفه بكيفية الوصول للتشريعات الفلسطينية المنشورة في الجريدة الرسمية والمرجع الإلكتروني.

وذلك بنشر بطاقات تتعلق بالحقوق الدولية مثل: اليوم العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، واليوم العالمي لحقوق الطفل، مع الإشارة إلى وضع الشعب الفلسطيني في وطننا الحبيب.

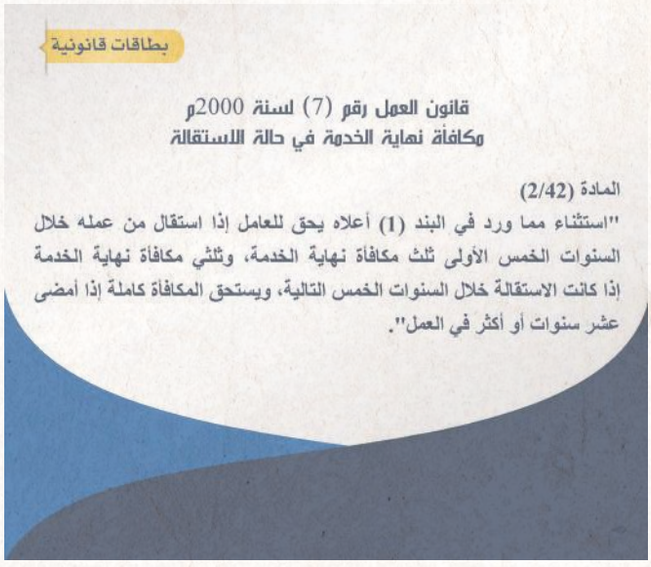

كما نشر الديوان **بطاقات قانونية** توعوية عن قانون العمل بهدف رفع الوعي القانوني لكافة العاملين حول حقوقهم التي يحددها قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م تناولت عدة محاور منها: الحق في العمل، وفترة التجربة، والحق في تكوين منظمات نقابية، وحالات الإعفاء من الرسوم القضائية.

مؤتمرات ولقـــاءات وورش عمل

1. مؤتمر (تكاملية الأدوار في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته)

ترأست عطوفة المستشار ريم أبو الرب الجلسة الأولى من المؤتمر الذي عقد برعاية فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس بتاريخ 2024/12/9م بعنوان "تكاملية الأدوار في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته" بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية، وتطرقت عطوفتها خلال كلمتها حول تكاملية العمل بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وأكدت على أهمية التكامل بين مؤسسات الدولة، حيث أضحى مدخلًا مهمًا للمضي في مسيرة بناء الدولة على الطريق الصحيح.

2. رئيس الديوان في الاجتماع التقني عالي المستوى لقطاع العدالة

شاركت رئيس الديوان عطوفة المستشار ريم أبو الرب بالاجتماع التقني عالي المستوى لقطاع العدالة الذي عقد بحضور رؤساء مؤسسات قطاع العدالة بتاريخ2024/07/11م، وقد استعرضت في كلمتها أهم النقاط التي سنعمل عليها خلال العام 2024-2025م ضمن أولويات قطاع العدالة، حيث يعمل الديوان وفق خطته الاستراتيجية وخططه التنفيذية في ظل استمرار حالة التقشف وضعف التمويل لتحقيق هذه التوجهات الحكومية وانسجامًا مع الأولويات القطاعية على عدة محاور وفق الآتي:

1. **أولوية حقوق الإنسان وحرياته العامة.**
2. **أولوية تحسين جودة التشريعات.**
3. **تحسين وتطوير بيئة التقاضي والبيئة المؤسسية وسيادة القانون.**

3. تحديث الدليل الاسترشادي لمواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية

عقد ديوان الجريدة الرسمية عدة لقاءات حول الدليل الاسترشادي لمواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية الذي أصدره الديوان في العام 2019م، واستهدفت هذه اللقاءات عدة فئات من ممثلين عن المؤسسات الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، ولجنة مواءمة التشريعات لمتابعة الانضمام إلى المعاهدات والمواثيق الدولية.

وتم استعراض الدليل بشكله الحالي ومحتوياته وطرح الإشكاليات التي واجهت مستخدمي الدليل أثناء عملية المواءمة، وتم مناقشة هذه الإشكاليات وتوثيق الملاحظات ووضع رؤية أولية للتحديث سيتم العمل عليها في العام القادم.

4. ورشة عمل حول الأبحاث القانونية الفائزة في الدورة الأولى لمسابقة البحث العلمي القانوني

إيمانًا منا بأهمية تكامل الإنجازات للوصول إلى الغاية المبتغاة منها دعا الديوان وبتوجهات من رئيس الديوان كافة المهتمين بالبحث العلمي القانوني إلى ورشة عمل لمناقشة الأبحاث الفائزة في مسابقة البحث العلمي القانوني للدورة الأولى، حيث استعرض الباحثون الفائزون أبحاثهم والتوصيات التي خلصت عن كل دراسة ثم فتح باب النقاش من قبل الحضور.

5. ورشة عمل بخصوص كتيب التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة نظام بريل

إيمانًا بأهمية الشراكة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، قام ديوان الجريدة الرسمية بالتعاون مع جمعية فلسطين للمكفوفين بخطوة رائدة من خلال إصدار كتيب للتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بصيغة "بريل" ويأتي هذا الإنجاز ترجمة لالتزام الديوان بمبادئ الشمولية والمساواة، وحرصه على توفير المعلومات القانونية لكل فئات المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية، وبالتالي توعيتهم بخصوص حقوقهم وتمكينهم وإدماجهم اجتماعيًا.

وفي إطار هذا التعاون، نظم الديوان ورشة عمل بمشاركة مؤسسات حكومية وأهلية ومنظمات المجتمع المدني، تناولت أهمية إصدار التشريعات بصيغ يسهل الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة، والتحديات التي تواجه هذه الفئة، بالإضافة إلى مناقشة سبل تحسين البيئة القانونية والمؤسسية لدعمهم.

وقد ساهمت الورشة في توسيع آفاق التعاون بين الأطراف المختلفة لتعزيز التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تذليل العقبات أمامهم.

6. ورشة عمل حول تعزيز آليات الوصول إلى التشريعات

عقد الديوان ورشة عمل حول تعزيز آليات الوصول إلى التشريعات بحضور د. محمد أبو الرب كممثل عن دولة رئيس الوزراء وعدد من ممثلي المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني انطلاقًا من دور الديوان الفريد في تعزيز الوصول إلى التشريعات من كافة فئات المجتمع لا سيما الفئات المهمشة وتتويجًا للمبادرة المتعلقة بتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة التي عمل عليها الديوان بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني على رأسها جمعية فلسطين للمكفوفين بدعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة إلى مرور خمس سنوات على إطلاق المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية وما تم عليه من تحديثات وتعديلات تسهل من آلية الوصول إلى التشريعات.

7. لقاءات لبحث سبل التعاون مع مؤسسات والجامعات

يسعى الديوان إلى تعزيز أسس التعاون والتشاور بين كافة مؤسسات الدولة بهدف تبادل الآراء والاستفادة من الخبرات المتراكمة لتحقيق النفع والمصلحة العامة، لذلك تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات منها:

- **جامعة النجاح الوطنية**

عقدت رئيس الديوان لقاء مع عميدة كلية الحقوق في جامعة النجاح الوطنية لبحث سبل التعاون بين ديوان الجريدة الرسمية وجامعة النجاح الوطنية، وتم مناقشة عدة قضايا تتعلق برفع الوعي القانوني لدى خريجي كلية الحقوق وتهيئتهم للانخراط بسوق العمل الحكومي بعد التخرج، إضافة إلى مجالات أخرى كالأبحاث والدراسات القانونية والمكتبة القانونية، ومن المتوقع أن تتوج هذه اللقاءات بوقيع مذكرة تفاهم في أوائل العام 2025م.

- **جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين**

عقدت رئيس الديوان لقاءً مع أعضاء من جمعية مدققي الحسابات لبحث سبل التعاون بين الجمعية والديوان، وتم خلاله التعريف بالجمعية ومهامها، والاطلاع على مجالات عمل الديوان وتحديد مسارات التعاون المتوقعة للعام 2025م.

8. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية:

- **اعتماد الدليل الاسترشادي العربي لقياس الأثر التشريعي المقدم من قبل دولة فلسطين**

بناء على توصيات الاجتماع الثاني والعشرين لمسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية أنهى الديوان الدليل الاسترشادي العربي لقياس الأثر التشريعي المعد من قبل رئيس ديوان الجريدة الرسمية عطوفة المستشار ريم أبو الرب، ومدير عام الإدارة العامة لحوكمة التشريعات الأستاذة سماح الصوالحة، وتم عرضه في الاجتماع الثالث والعشرين لمسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية المنعقد في بيروت بتاريخ 2024/9/17م، وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول العربية (الكويت، العراق، لبنان، مصر، قطر، اليمن، سلطنة عمان)، وتم خلال هذا الاجتماع اعتماد الدليل الاسترشادي العربي لقياس الأثر التشريعي المقدم من قبل دولة فلسطين تمهيدًا لتعميمه على كافة الدول العربية للاستفادة من محتواه.

وتقدمت الدول العربية المشاركة بالشكر الجزيل لجهود دولة فلسطين - ديوان الجريدة الرسمية في إعداد هذا الدليل كمنتج علمي مميز.

- **الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنّية المختصّة بدراسة مدى الحاجة إلى تحديث بعض القوانين الاسترشادية**

شارك ديوان الجريدة الرسمية بالاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية المختصة لدراسة مدى الحاجة لتحديث قوانين استرشادية مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في بيروت بتاريخ 21-2024/5/22م، عبر تقنية الزوم، حيث ناقش المجتمعون عدة قوانين هي:

*** القانون النموذجي للأحداث.**

*** القانون العربي الاسترشادي لتنظيم مهنة الكتّاب بالعدل (الموثّقين).**

*** القانون العربي النموذجي لرعاية القاصرين.**

*** وثيقة الكويت للأحوال الشخصية.**

قدمت ممثلتا الديوان الأستاذة استقلال العوري والأستاذة أسماء الحروب ورقة ملاحظات قانونية حول القانون العربي الاسترشادي للمعاملات والتجارة الإلكترونية (قضاء متخصص وقضاة متخصصون بالمعاملات والتجارة الإلكترونية)، والقانون العربي النموذجي لرعاية القاصرين، ووثيقة الكويت للأحوال الشخصية.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تعميم القوانين الاسترشادية التي تمت مناقشتها وإعداد الاستبيانات الخاصة بعدة قوانين.

- **الورشة العلمية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية والقضائية**

شارك ديوان الجريدة الرسمية بالورشة العلمية التي عقدها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في بيروت عبر تقنية الزوم حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية والقضائية، والتي عقدت بتاريخ 8-2024/5/9م، حيث شارك في الورشة مجموعة من أساتذة جامعات وقضاة ومتخصصين في (IT) ووزارات عدل، ومحامين وطلاب جامعات ممثلين عن عدة دول عربية، مثل: الأردن، البحرين، الجزائر، السودان، المغرب وغيرهم، وتناولت الورشة عدة محاور منها:

*** دور محركات البحث الذكية وبرامج الدردشة في استخلاص المعلومة القانونية.**

*** تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية.**

*** دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل عمل القضاة.**

وقد قدمت ممثلة الديوان الأستاذة استقلال العوري ورقة تطرقت فيها إلى محوري الذكاء الاصطناعي والعدالة التنبؤية، ودور الذكاء الاصطناعي في تفعيل عمل القضاة (تحليل الأحكام وتحسين الجودة).

المحور السابع:
تحديثات إدارية وتنمية بشرية

انطلاقًا من الأهداف الاستراتيجية لديوان الجريدة الرسمية لا سيما الأهداف المتمثلة في الاستثمار في البناء المؤسسي للديوان والهدف الفرعي المتمثل في تحقيق التمييز التشغيلي والخاص برفع القدرة لموظفي الديوان بشكل مستمر مما يؤدي إلى رفع جودة الأداء لمهامه واختصاصاته.

الهيكل التنظيمي لديوان الجريدة الرسمية:

إيمانًا من رئيس الديوان بأهمية التطوير التنظيمي للديوان الذي يهدف إلى تعزيز قدرته لتحقيق أهدافه ورسالته كما يعزز التواصل من خلال رسم العلاقات على المستويين الأفقي والعمودي ويساهم في الحفاظ على العلاقات والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

فقد شكلت رئيس الديوان لجنة متخصصة لإعداد البطاقات الوظيفية للإدارات والوحدات المعتمدة، وتميزت البطاقات الوظيفية لديوان الجريدة الرسمية بتحديدها للكفايات المعيارية التي تحدد القدرة الفنية المطلوبة في الموظف لأدائه المهام والواجبات المحددة لكل إدارة ووحدة بتقسيماتها الإدارية، ويعتمد أسلوب توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات على الموظفين، مما يساعد على صنع تسلسل هرمي واضح، ويعد الهيكل التنظيمي الإداري أمرًا بالغ الأهمية لأنه يؤثر على ترتيب عمليات صنع القرار في المؤسسة بأكملها والكفاءة العامة للمشروع.

حيث تم عقد ورشة متخصصة لمناقشة البطاقات الوظيفية المعدة من قبل اللجنة بالشراكة مع اللجنة الفنية العليا لإعداد بطاقات الوصف الوظيفي وديوان الموظفين العام، حيث توج عمل اللجنة باعتماد كافة البطاقات المعدة من جهة الاختصاص وسيتم خلال العام القادم البدء بإجراءات تسكين الموظفين عليها.

استحداث قسم النوع الاجتماعي:

ضمن سياسة عطوفة المستشار ريم أبو الرب رئيس ديوان الجريدة الرسمية الداعمة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين تم استحداث قسم النوع الاجتماعي في مكتب رئيس الديوان بهدف تعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي وإدماج معاييره، حيث تم اعتماد خطة لإنشاء وتفعيل قسم النوع الاجتماعي والتي تضمنت إدماج الأهداف والأنشطة مع الإدارات والوحدات في الخطة التنفيذية لسنة 2025م، وذلك بعد عقد عدة لقاءات مع رؤساء الإدارات والوحدات في الديوان، وسيتم تنفيذ الخطة بالتعاون مع خبيرة النوع الاجتماعي في بعثة الشرطة الأوروبية، وتم عقد تدريب متخصص بمفهوم النوع الاجتماعي ومعاييره لكافة موظفي الديوان بالتعاون مع المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة على مدار يومين في مقر ديوان الجريدة الرسمية.

بناء القدرات:

تتمثل سياسة الديوان المستمرة في بناء قدرات رأس المال البشري لتحقيق التميز المؤسسي والكفاءة التشغيلية الذي يظهر جليًا في إنجازاته السنوية، فتنفيذًا لخطة التدريب للعام 2024م عمل الديوان على إنجاز تدريبات موجهة لكادر الديوان الإداري والقانوني، ضمن خطة التدريب للعام 2024م من خلال ربط التدريبات بأهداف الديوان والاستخدام الأمثل لهذه التدريبات من خلال دراسة الاحتياجات، حيث تم عقد البرامج التدريبية الموضحة بالجدول الآتي:

تدريبات موجهة لكادر الديوان

الرقم	اسم البرنامج	الجهة المسؤولة عن البرنامج	عدد المتدربين
1.	**تدريب متخصص لموظفي الديوان:**		
	• الاتصال والتواصل	المدرسة الوطنية للإدارة	12 موظفًا
	• الخطط التنفيذية		16 موظفًا
	• المتابعة والتقييم		16 موظفًا
	• مقترحات المشاريع		13 موظفًا
	• إعداد التقارير		12 موظفًا
2.	**حقوق الإنسان ومواءمة التشريعات**	بالتعاون مع برنامج سواسية	10 موظفين من ديوان الجريدة الرسمية 5 موظفين من مجلس القضاء الأعلى 5 موظفين من النيابة العامة
3.	**جودة التشريعات**	بالتعاون مع الشرطة الأوروبية	15 موظفًا
4.	**الفئة الأولى - مدراء (A.B.C)**	المدرسة الوطنية للإدارة	3 موظفين
5.	**تشريعات الأراضي**	سلطة الأراضي	12 موظفًا
6.	**الفهرسة والتصنيف والتكشيف وفقًا للتصنيفات المعتمدة**	مكتبة بلدية رام الله	موظف واحد
7.	**التحول الرقمي للخدمات الحكومية والاقتصاد الرقمي لفلسطين**	ديوان الموظفين	موظفان اثنان
8.	**Sustainable Development of Smart Cities for Palestine**	ديوان الموظفين	موظف واحد

تدريب جودة التشريعات

في إطار تعزيز قدرات الطاقم القانوني في ديوان الجريدة الرسمية، لا سيما الطاقم القانوني في دائرة جودة التشريعات، وبهدف تنمية وتطوير مهارته القانونية فيما يتعلق بالعمل على تحقيق جودة التشريعات، تم الاتفاق على عقد دورة جودة التشريعات على مرحلتين (مستوى أول، ومستوى ثانٍ).

وبناءً عليه عقد التدريب الخاص بالمستوى الأول، حيث يهدف هذا المستوى لرفع معرفة الموظفين بجودة التشريعات وما يرتبط بها، واستهدف الطاقم القانوني في ديوان الجريدة الرسمية البالغ عددهم (15) موظفًا، و(5) موظفين من الجهات ذات العلاقة بالعمل في جودة التشريعات، وهما وزارة العدل ومجلس الوزراء، بحيث تناول التدريب عدة محاور منها (التعريف بمفهوم جودة التشريعات، والجودة السياساتية والفنية للتشريع، وهيكلية التشريع، والأمور الفنية المتعلقة بجودة الصياغة، وعرض لمعايير جودة التشريع).

تدريب حول مواءمة التشريعات وحقوق الإنسان بدعم من برنامج سواسية

يسعى الديوان إلى رفع قدرات الموظفين القانونيين بشكل مستمر وتنمية مهاراتهم وتطويرها لا سيما في مجال حقوق الإنسان ومواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، مما يساهم في تحقيق هدف الديوان الاستراتيجي في المساهمة في تعزيز البنية القانونية في الدولة بالشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة، ويهدف التدريب إلى رفع قدرة الكادر القانوني في الديوان في عملية المواءمة لمشاريع التشريعات أو التشريعات المحالة للنشر من زيادة قدرته على قراءة وتحليل النصوص القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية من خلال الرجوع إلى التعليقات العامة والقوانين الاسترشادية وتقارير اللجان الخاصة بالاتفاقيات الدولية، حيث قدم الأستاذ أشرف أبو حية بدعم من سواسية هذا التدريب، وتضمن عدة محاور منها: المعرفة بالتعليقات العامة وكيفية الاستدلال عليها والرجوع إليها عند مراجعة مشروع التشريع أو دراسة تشريع محال للنشر.

تدريب متخصص في إجراءات تتعلق بالأراضي

افتتح رئيس ديوان الجريدة الرسمية ورئيس سلطة الأراضي تدريبًا متخصصًا موجهًا لموظفي ديوان الجريدة الرسمية حول أنواع الأراضي، واستمر التدريب لمدة أربعة أيام وتناول عدة مواضيع منها: طلب إخراج قيد، والوكالات وأنواعها، ومعاملات البيع والوثائق المطلوبة لذلك، وأذونات الشراء، والوصية، والرهن وإجراءاته.

تدريب في المملكة الأردنية الهاشمية حول استنباط الأحكام القضائية:

تنفيذًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين ديوان الجريدة الرسمية ومجلس القضاء الأعلى شكلت لجنة مشتركة بين الطرفين لاستنباط المبادئ القانونية من الأحكام القضائية من المكتب الفني لمجلس القضاء والقانونيين في الديوان، وتم عقد تدريب متخصص للجنة في المملكة الأردنية الهاشمية - المعهد القضائي الأردني، حول الاستنباط بهدف رفع كفاءة اللجنة والتعرف على تجارب الدول الإقليمية في هذا المجال، وتناول التدريب عدة محاور أهمها: مناهج وطرق الاستنباط من الأحكام القضائية، ومراحل استنباط المبدأ القانوني، وصياغة المبدأ القانوني، إضافة إلى تدريب عملي في محكمة التمييز الأردنية.

تدريب حول التخصصات الإدارية المتنوعة:

أولت عطوفة المستشار ريم الرب رئيس ديوان الجريدة الرسمية الكادر الإداري العامل في الديوان أهمية كبيرة فهم عنصر أساسي في عمل الديوان لذلك كان لهم نصيب من التدريبات ضمن خطة التدريب للعام 2024م، ومن أهم هذه التدريبات: الخطط التنفيذية، والتقييم والمتابعة، وكيفية إعداد التقارير.

إيفاد موظفين إلى تدريبات في جمهورية الصين الشعبية:

بقرار من رئيس الديوان تم إيفاد ثلاثة موظفين لتلقي تدريبات خارجية في جمهورية الصين الشعبية والواردة من ديوان الموظفين العام، وذلك بناء على توصية لجنة الابتعاث والدورات المشكلة في الديوان، والذين تم اختيارهم وفقًا للتشريعات ذات العلاقة، حيث تعتبر الدورات التدريبية الخارجية فرصة لاكتساب مهارات ومعرفة جديدة في مجال عملهم، والتعرف على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، لذلك يعتبر أداة فعالة في تطوير وتحسين أداء الموظفين وزيادة معرفتهم في مجال عملهم، وتمثلت هذه التدريبات بالآتي:

1. التحول الرقمي للخدمات الحكومية والاقتصاد الرقمي لفلسطين.
2. Sustainable Development of Smart Cities for Palestine.

الدبلوم المهني التخصص بالصياغة والتحليل التشريعي

بدأ تنفيذ الدبلوم المهني المتخصص الأول من نوعه بالصياغة والتحليل التشريعي بالشراكة مع جامعة الاستقلال بتاريخ 2024/9/15م، الذي يهدف إلى تطوير مهارات القانونيين في مختلف القطاعات، واستهدفت السنة الأولى موظفي القطاع العام من (15) دائرة حكومية (سلطة الأراضي، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الزراعة، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، ووزارة العدل، ووزارة النقل ومواصلات، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة، وهيئة مكافحة الفساد، ووزارة شؤون المرأة، وسلطة البيئة، ووزارة العمل)، وقد تناول الفصل الأول عدة مساقات تخصصية لترسم للمستهدف خارطة الطريق لإعداد مشروع تشريع منذ اللحظة الأولى للتفكير بالمشكلة وصولًا إلى الصياغة التشريعية.

كما تم استضافة عدد من الخبراء لإثراء المساقات من خلال إعطاء محاضرات في مساق الصياغة التشريعية ومساق مواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية مما كان له الأثر الإيجابي في تنوع المعلومات وإثراء المعرفة القانونية، حيث تم استضافة كل من:

نائب رئيس المحكمة الدستوري
د. غسان فرمند

قاضي المحكمة الدستورية
د. عبد الناصر أبو سمهدانة

ومع انتهاء الفصل الأول من الدبلوم بنجاح يتم التحضير للبدء في العام المقبل الفصل الثاني ومن باب المتابعة والتقييم لمسار الفصل الأول توجهنا إلى المشاركين لسؤالهم عن الدبلوم الذين توجهوا بالشكر للديوان على هذه المبادرة بالشراكة مع جامعة الاستقلال:

الأستاذة/ سماح جودة - وزارة الزراعة

فقد أثنت الأستاذة سماح جودة على هذه التجربة الجديدة التي كان لها أثر على الحياة العملية في وزارتها، بحيث ساهمت في اكتسابها مهارات وخبرات في مجال التشريعات والصياغة القانونية والصياغة التشريعية، وإعداد العقود. وأضافت أن ديوان الجريدة الرسمية أثبت من خلال الفصل الأول جدارته في تنفيذ مثل هذه البرامج بما يعود بالنفع العام وتطوير الكادر القانوني.

الأستاذ/ عبد الرحمن ملالحة
وزارة التنمية الاجتماعية

وهذا ما أكد عليه الأستاذ عبد الرحمن الذي اعتبر الدبلوم إضافة مميزة في مسيرته العلمية والعملية، فقد كان الفصل الأول حافلًا بالمواد المتخصصة التي قدمت من خلال أساتذة مميزين من ديوان الجريدة الرسمية وجامعة الاستقلال، وأكد على أثر هذه التجربة في تنمية المهارات وإثراء معلوماته، كما تعرف من خلال هذا الدبلوم على عدد من الزملاء القانونيين في المؤسسات الأخرى.

اللجان الداخلية

من أهم السياسات التي تنادي بها رئيس الديوان المستشار ريم أبو الرب المشاركة باتخاذ القرارات الخاصة بالديوان باعتبارها أحد أهم الآليات في صنع القرار وتنفيذ سياسات الديوان، من خلال تقديمها توصيات مدروسة تساهم في صنع القرار وتعزز الشفافية والنزاهة في الديوان، لذلك أصدرت عطوفة المستشار (29) قرارًا بتشكيل لجان داخلية منها:

1. **قرار تشكيل لجنة تشكيلات الوظائف رقم (09) لسنة 2024م.**
2. **قرار تشكيل لجنة تأسيس ملف النوع الاجتماعي رقم (16) لسنة 2024م.**
3. **لجنة مراجعة حالة السريان للتشريعات رقم (27) لسنة 2024م.**

وقد تم إعداد دراسة تتعلق بالعبء الوظيفي من قبل لجنة تشكيلات الوظائف، وتتجلى أهمية فهم وتحليل العبء الوظيفي في الديوان بالقدرة على تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ويعكس العبء الوظيفي المهام والمسؤوليات العملية التي يتحملها كل موظف في الديوان، ويشمل العديد من العوامل مثل حجم العمل المطلوب، وتوزيع المهام بالاستناد إلى حجم الموارد المتاحة.

وبناءً على هذه الدراسة تمكن الديوان من اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة بشأن إدارة وتحسين العقود الحالية، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للتعاقد والتوظيف في ضوء رؤيته وأهدافه الإدارية والقانونية، مما ساهم في تحسين كفاءة عمل الديوان وتحقيق الامتثال القانوني والإداري، وساهم في تعزيز قدرته على تلبية متطلبات العمل وتحقيق أهدافه بشكل فعّال ومستدام.

Official Gazette Bureau
ديوان الجريدة الرسمية
Official Gazette Bureau

المحور الثامن:
أبحاث ودراسات قانونية

أبحاث ودراسات قانونية

في إطار تعزيز دور ديوان الجريدة الرسمية في تقديم الدعم القانوني والتشريعي والمساهمة في نشر الثقافة القانونية، تم إعداد مجموعة من الأبحاث القانونية والأوراق البحثية التي تسلط الضوء على القضايا القانونية ذات الأهمية، وقد ركزت أهم هذه الدراسات على القضايا المتعلقة بالحالة الفلسطينية على مستوى القانون الدولي لا سيما في ظل العدوان القائم والمستمر على الشعب الفلسطيني ومنها:

مسابقة البحث العلمي القانوني - الدورة الثانية

استكمل ديوان الجريدة الرسمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم مسابقة البحث العلمي للسنة الثانية على التوالي، وذلك في خطوة مهمة لدعم التعليم والبحث الأكاديمي في فلسطين، خاصة في ظل الظروف الوطنية والتحديات التي تواجه القطاع التعليمي.

وتمثل هذه المسابقة منصة مثالية لتوجيه الطاقات العلمية نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز مكانة ديوان الجريدة الرسمية كمؤسسة داعمة للبحث العلمي والمعرفة في فلسطين.

وما ميَّز هذه الدورة أنها كانت منسجمة مع التوجهات الحكومية والأولويات البحثية الوطنية، بالإضافة لتبنيها للاحتياجات البحثية للدوائر الحكومية في المجالات الاقتصادية والرقمية وفي مجال تعزيز المرأة في التشريعات الفلسطينية، إضافة إلى محور خاص بالقضية الفلسطينية لا سيما ما يحدث في قطاع غزة.

وقد احتوت هذه المسابقة على أربعة قطاعات رئيسية تتمثل بالآتي:

وفيما يلي أبرز جوانب أهمية هذه المسابقة:

1. تعزيز البحث العلمي من خلال تشجيع الطلاب والباحثين على الابتكار وتقديم دراسات ذات قيمة علمية تخدم مجتمعنا وتساهم في بناء جيلٍ واعٍ.
2. دعم الباحثين من خلال إتاحة الفرصة للشباب الفلسطيني للتعبير عن أفكارهم الإبداعية والمساهمة في تنمية مجتمعهم، وتقديم حوافز معنوية ومادية للفائزين لدفعهم نحو التميز العلمي.
3. تعزيز الشراكة بين المؤسسات من خلال خلق نموذج إيجابي للتعاون بين المؤسسات للوصول إلى الأهداف المنشودة، بالإضافة إلى توظيف الموارد المشتركة لتعزيز ثقافة البحث والإبداع.

وتم تقييم الأبحاث المتقدمة من قبل لجنة مقيمين مختصين في القطاعات البحثية المعلن عنها ضمن معايير محددة، ويجري العمل على إطلاق النتائج في بداية العام المقبل.

مجلة ديوان الجريدة الرسمية للأبحاث القانونية

استكمالًا للجهود التي بذلت خلال العام 2023م وبتوجيهات من رئيس الديوان وانطلاقًا من محاور عمل الديوان وتحديدًا إعداد الأبحاث والدراسات القانونية ونشر الثقافة القانونية لدى الباحثين، تواصل العمل خلال العام 2024م على إجراءات ومتطلبات إصدار مجلة علمية محكمة متخصصة في نشر الأبحاث القانونية حيث تم اعتماد اسم المجلة وهيكليتها المتمثلة في هيئة التحرير والهيئة الاستشارية ومنسق المجلة، وتم عقد عدة اجتماعات لا سيما مع هيئة التحرير لمناقشة الأمور الجوهرية المتعلقة بالمجلة، والإجراءات الواجب اتباعها لإطلاق العدد الأول من المجلة، كما تم تحديد نطاق المجلة الذي يشمل كافة مجالات القانون، والاتفاق على رؤية عمل المجلة المتمثلة بكونها (مرجع قانوني وثقافي للكافة وخاصة العاملين في مجال القانون، لتصبح من المجلات العلمية العربية المتخصصة في العلوم القانونية)، وتم تغذية الأيقونة الخاصة بالمجلة على موقع ديوان الجريدة الرسمية.

المكتبة القانونية:

تعد المكتبة مركزًا محوريًا لدعم العمل القانوني الذي يقوم به ديوان الجريدة الرسمية، حيث تحتوي مكتبة الديوان المتخصصة على ما يزيد على (1400) وثيقة علمية، إذ تحتوي على العديد من الموسوعات، والمراجع، والكتب القانونية، والمذكرات الإيضاحية، وكافة أعداد الجريدة الرسمية لدولة فلسطين.

وزادت أهميتها بالنظر إلى انضمامها كدائرة ضمن الإدارة العامة للجريدة الرسمية، مما يعزز دورها التنظيمي والمعرفي، ويمكّنها من المساهمة بشكل فعّال في تحقيق أهداف الجريدة الرسمية من حيث الدقة، والشفافية، وحفظ الإرث القانوني.

وتقدم مكتبة الديوان خدماتها إلى طاقم الموظفين كاملًا من عاملين وباحثين قانونيين وإداريين، إضافةً إلى الباحثين من مؤسسات أخرى وطلاب القانون في الجامعات، وقد اتبعت المكتبة في عملها على نظام ديوي العشري، كما تم إدخال كافة الكتب على برنامج libsys، وإعطاء كل كتاب رقمًا تصنيفيًا وتسلسليًا.

وتتطلع المكتبة القانونية إلى التعاون مع مكتبات ومؤسسات تدعم العمل القانوني، وذلك لزيادة الخبرات المكتبية، من خلال تبادل الخبرات الإدارية والتنظيمية والمعرفية، بالإضافة إلى اتباع آليات لتطوير أنشطة المكتبة.

المحور التاسع:
الرقابة على الأداء

تُعد مراجعات الأداء أداة محورية وفعّالة لقياس الإنتاجية، ورضا الموظفين، وكفاءتهم العامة في أداء مهامهم ومعالجة أي مشكلات تتعلق بالأداء بشكلٍ مبتكر وفعال، كما تهدف هذه العملية إلى تحديد الفجوات ليتم وضع الخطط وتطوير الإجراءات لتخطيها، وتقوم وحدة الرقابة الداخلية في الديوان بالرقابة على أداء كافة إدارات ووحدات الديوان بدعم من رئيس الديوان، وانعكس ذلك على تنفيذ العديد من التغييرات الإيجابية في الإجراءات المتبعة في الدوائر والأقسام في نطاق التدقيق، فكان من أبرز تقارير التدقيق التي تم إنجازها وفقًا لهذه المنهجية والذي أحدث تغييرات إيجابية (تقرير التدقيق على الدائرة المالية).

كما تم تعزيز آلية التدقيق والرقابة في وحدة الرقابة الداخلية بدائرتي الرقابة المالية والإدارية ودائرة الرقابة على الأداء وفقًا للهيكل التنظيمي المحدث لتشمل المنهجية خطوات ثابتة تتلخص بالآتي:

وشمل التدقيق والرقابة كافة إدارات ووحدات الديوان من خلال إعداد تقارير تفصيلية، كما تم متابعة التوصيات من قبل رئيس الديوان بهدف التصويب والتطوير المستمر، كما تميز عام 2024م بتفعيل الدور التمثيلي لأعضاء وحدة الرقابة في اللجان المشكلة لتفعيل عمل اللجان الداخلية وتعزيز توصياتها ومخرجاتها وتقييم تمثيل أعضائها وفاعليتها وأداء اللجان للخروج بأفضل التوصيات.

وتم عقد العديد من اللقاءات مع نظائر وحدة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية في سبيل تعزيز العلاقات وللاستفادة من خبرتهم ودعم دور الوحدة في الديوان ومن أهمها (وزارة العمل، وزارة الأوقاف، وزارة شؤون المرأة، وزارة الثقافة).

المحور العاشر:
العلاقة مع الممولين

تعد علاقة ديوان الجريدة الرسمية مع الشركاء الداعمين علاقة استراتيجية تهدف إلى تعزيز كفاءة العمل وتحقيق الأهداف المشتركة، وبالتالي تطوير عمل الديوان والاستفادة من الموارد والخبرات لتحسين الأداء المؤسسي وضمان تقديم خدمة متميزة، فمن خلال بناء شراكات استراتيجية مع الداعمين يمكن لديوان الجريدة الرسمية أن يتحول إلى مؤسسة متكاملة وحديثة تلبي احتياجات الدولة والمجتمع بكفاءة وشفافية عالية، لذلك توجه الديوان للعديد من الجهات الممولة لتعزيز أصر التنسيق والتعاون معهم ودعم عدد من أنشطة الديوان ومنها:

بعثة الشرطة الأوروبية

ضمن تعزيز العلاقة مع الشركاء الممولين اجتمعت رئيس الديوان مع رئيس بعثة الشرطة الأوروبية لمناقشة كافة القضايا المشتركة بين المؤسستين في سبيل استمرار سبل التعاون وتعزيز دور الديوان، واستمرت هذه الاجتماعات بشكل دوري خلال العام 2024م لمتابعة وتقييم تنفيذ الأنشطة المحددة ووضع الخطط المستقبلية للعام 2025م.

مكتب الممثلية الكندية

في إطار تعزيز التعاون الدولي وتوطيد شراكات استراتيجية تساهم في تحقيق أهداف وطموحات الديوان، يواصل الديوان شراكته الفعالة مع مكتب الممثلية الكندية لتنفيذ مشروع تطوير نظام المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، مما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية والتشريعية، وضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية تلبي احتياجات المجتمع وتعزز الشفافية والحكم الرشيد.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

استمرت الشراكة الفعالة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا العام، حيث استطاع الديوان وبدعم من المنظمة من إطلاق مبادرة تشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وبتمويل من (OECD) والاتحاد الأوروبي تتضمن إضافة أيقونة على موقع الديوان الرسمي تحتوي على تشريعات ذوي الإعاقة بطريقة تراعي احتياجاتهم ووفقًا للمعايير الدولية وإنشاء بوسترات تحتوي على نصوص من التشريعات تنظم وضعهم بالإضافة إلى فيديوهات صوت وصورة تحاكي واقعهم.

المحور الحادي عشر:

الاستراتيجيات والخطط

تتولى وحدة التخطيط والتطوير المساهمة بإعداد الخطط الخاصة بعمل الديوان وتحديثها ومتابعة تنفيذها بشكل دوري، إضافة إلى المشاريع التي تنفذها خلال العام 2024م، مما ساهم في تطوير الأداء المؤسسي وضبط الجودة لسير كافة العمليات الفنية والتخصصية في الديوان:

ويتم إعداد هذه الخطط بشكل تشاركي مع كافة الإدارات والوحدات في الديوان، كما تعمل الوحدة من خلال دائرة التخطيط والسياسات العامة على إدماج هذه الخطط ضمن الخطة القطاعية لقطاع العدالة باعتبار أن الديوان أحد المؤسسات الرئيسية لقطاع العدالة.

اعتمدت رئيس الديوان الخطة التنفيذية للعام 2025م، وتم الانتهاء من الخطط التشغيلية لكل إدارة ووحدة منسجمة مع الخطة التنفيذية ليتم متابعتها وفقًا للبرنامج الذي سيتم إطلاقه في بداية العام القادم.

كما حققت دائرة المشاريع والتطوير خلال العام 2024م إنجازات بارزة تمثلت في إعداد أوراق عمل ومقترحات مشاريع استراتيجية، حظيت بعضها بموافقة الجهات المانحة، بما في ذلك الشرطة الأوروبية والممثلية الكندية، إضافة إلى تعزيز شبكة شراكاتها مع المؤسسات الدولية والمحلية من خلال تنفيذ مشاريع نوعية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج سواسية، مما ساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية للديوان وتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات التشريعية، كما تم تحديث قاعدة بيانات المانحين لتعزيز التواصل المستدام، مما يعزز مكانة الديوان كفاعل أساسي في تعزيز الشفافية والعدالة التشريعية.

شكرًا لشركائنا
في النجاح

ارتبط تحقيق الديوان للعديد من الإنجازات خلال العام 2024م بعدد من الجهات التي كان لها الأثر في المساهمة لتحقيقها وفق ما هو مخطط لها، وهذه الجهات التي تعمل معنا بشكلٍ مستمر ومتواصل لتحقيق الأهداف والرؤية المشتركة، وأصبحوا يمثلون جزءًا من فريقنا وأحيانًا كنا فريقًا واحدًا ويدًا واحدة.

إن التعاون والتكامل المثمر عنوان هذه الشراكة التي نسعى إلى استمرارها خلال الأعوام القادمة فهذه الشراكة مفتاح النجاح، فقد استطاع الديوان بفكره الاستراتيجي بناء شراكات متعددة مع عدة جهات حكومية وغير حكومية، ومن هذه النافذة نتوجه بالشكر العميق لكافة الشركاء معنا من وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
- بعثة الشرطة الأوروبية
- الممثلية الكندية
- برنامج سواسية (UNDP)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- جامعة الاستقلال
- وزارة التربية والتعليم العالي

وفي هذه الزاوية سيتم تخصيصها لكل من بعثة الشرطة الأوروبية وجامعة الاستقلال.

رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي
لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون

السيدة كارين ليمدال

دأبت بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون على دعم ديوان الجريدة الرسمية بشكلٍ كبير على المستويين المؤسسي والفردي مع التركيز على العملية التشريعية، وكذلك على الجوانب التشريعية الأخرى ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز دور الديوان.

وخلال عام 2024م، وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية والأمنية المستمرة، ظلت علاقة البعثة مع الديوان متينة وداعمة من أجل مساعدة الديوان في تحسين أدائه.

إن الشراكة بين البعثة والديوان لها العديد من التأثيرات الهامة على تطوير قطاع العدالة في فلسطين بشكلٍ عام، وبما أن الديوان هو أحد المؤسسات الرئيسية في قطاع العدالة، فقد أدت المساعدة التي قدمتها البعثة للديوان إلى تحسين شفافية العملية التشريعية وسيادة القانون من خلال ضمان أن التشريعات الصادرة التي تُنشر في نهاية المطاف في الجريدة الرسمية تتمتع بجودة عالية.

وانعكست هذه الشراكة الوثيقة بين البعثة والديوان على الدعم الفني الذي تقدمه البعثة للديوان في مختلف مجالات الصياغة القانونية، وجودة التشريعات، وتعزيز التزام التشريعات بأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وكان لهذه الشراكة طويلة الأمد تأثيرًا عميقًا ودائمًا على تطوير قطاع العدالة في فلسطين من خلال تعزيز جودة التشريعات وشفافيتها وسهولة الوصول إليها، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بالنظام القانوني، وتقوية قدرة النظام القانوني على خدمة المواطنين بشكل فعال.

عميد كلية الحقوق/ جامعة الاستقلال

د. محمد اشتيه

تأتي هذه الشراكة كجزء من رؤية استراتيجية لتعزيز التعاون بين جامعة الاستقلال والمؤسسات الوطنية الفاعلة وديوان الجريدة الرسمية، بصفته جهة مختصة في نشر وتوثيق التشريعات، إذ يُعد شريكًا محوريًا لدوره في ضمان الشفافية وسيادة القانون، مما يجعله مرجعًا مهمًا في العمل التشريعي والقانوني.

من خلال هذه الشراكة تمكنا من توظيف خبرات موظفي الديوان في تقديم محتوى تعليمي متخصص يعكس الواقع العملي، ويعزز الكفاءات الوطنية في مجالات الصياغة التشريعية وتحليل الأثر التشريعي، كما تم تقديم ورشات عمل متخصصة لطلبة الجامعة، ونسعى إلى استدامة هذه الشراكة بما يخدم قطاع العدالة والعاملين في المجال القانوني.

جاء اختيار ديوان الجريدة الرسمية كشريك لتنفيذ هذا الدبلوم المهني نتيجة طبيعية لمكانة الديوان ودوره المحوري في العمل التشريعي، فهو الجهة المسؤولة عن نشر وتوثيق التشريعات مما يجعله مرجعًا غنيًا بالمعرفة والخبرات العملية التي يحتاجها هذا الدبلوم، كما أن أهمية هذه الشراكة تنبع من:

- **المصداقية والمرجعية: يتمتع الديوان بمكانة رسمية ومصداقية عالية، مما يعزز من قيمة البرنامج ويمنحه ثقلًا علميًا ومهنيًا.**
- **الخبرة العملية: يمتلك الديوان خبرات واسعة في الصياغة التشريعية وتحليل أثر القوانين، وهو ما يتكامل مع الجانب الأكاديمي الذي تقدمه جامعة الاستقلال.**
- **تعزيز الربط بين النظرية والتطبيق: من خلال مشاركة الديوان يحصل الطلبة على فرصة فريدة لفهم العملية التشريعية من منظور عملي.**
- **الاستدامة في بناء القدرات: تسهم هذه الشراكة في إعداد كفاءات قادرة على تحسين جودة التشريعات وتحليل آثارها على المجتمع، بما يعزز من حوكمة مؤسسات الدولة وسيادة القانون.**

يُعد هذا التعاون مثالًا حيًا على كيفية تضافر الجهود الأكاديمية والمؤسسية لخدمة المجتمع وبناء جيل يمتلك المهارات والخبرات اللازمة لتطوير العمل التشريعي في فلسطين.

قصص نجاح

5 سنوات على إطلاق المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية

في خطوة نوعية لتعزيز وتسهيل الوصول إلى ما يحتاجه المواطن الفلسطيني من معلومات قانونية من مصدرها الرئيس، أطلق ديوان الجريدة الرسمية المرجع الإلكتروني قبل خمس سنوات، واليوم، يمثل هذا المشروع قصة نجاح ملهمة أثبتت أن المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية ليس فقط منصة معلومات؛ بل أيضًا أداة محورية لتعزيز الشفافية، وتمكين البحث العلمي، ودعم المؤسسات الفلسطينية في بناء نظام قانوني قوي وفعّال، بالإضافة إلى دعم احتياجات المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة.

الإنجازات المحققة

1 زيادة عدد المستخدمين:

شهد المرجع الإلكتروني نموًا هائلًا في عدد الزوار والمستخدمين النشطين، مع تزايد الاعتماد عليها كمصدر رسمي ودقيق للمعلومات.

2 تعزيز الشفافية والمصداقية:

أصبح المرجع نموذجًا يحتذى به في نشر المعلومات القانونية بشفافية ووضوح، مما عزز ثقة الجمهور.

3 خدمة المجتمع الأكاديمي والقانوني:

ساهم المرجع الإلكتروني في دعم البحث العلمي من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة للتشريعات التي تخدم الطلبة والباحثين، كما أصبح أداة أساسية للمحامين والجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة في الاطلاع على المستجدات القانونية.

وزارة التربية والتعليم العالي

الأستاذ/ عمر خضر

المستشار القانوني

أستخدم للمرجع الإلكتروني كقاعدة تشريعات شاملة جامعة للتشريعات النافذة في الأراضي الفلسطينية، وبحكم عملي بالمجال القانوني في القطاع العام أعطتني الفرصة للحصول على التشريعات بطريقة سلسة ساعدتني في إعداد التشريعات الخاصة بالدائرة الحكومية التي أعمل بها وفي إبداء الرأي القانوني وإعداد اللوائح أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

واقترح لتطوير المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية:

1. **إضافة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية والمحكمة العليا.**
2. **أن يكون هناك ترجمة مُحَكّمة للغة الإنجليزية لجميع مكونات الموقع لإعطاء فرصة للانفتاح على العالم.**
3. **استحداث باب التعليق على الأحكام القضائية من خلال قانونيين وأكاديميين متخصصين.**
4. **إظهار نتائج البحث بترتيب من الأحدث فالأقدم وليس بطريقة عشوائية.**

وأخيرًا أشكر القائمين على هذه المنصة ذات الفائدة الكبيرة.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الدكتورة/ سجى يوسف

مستشار قانوني/ دائرة التشريعات

أستخدم المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية خلال عملي وأعتمد عليه بشكل كبير، بحيث أقوم باستخدامه بشكلٍ يومي وبشكل متواصل للاطلاع على التشريعات وتعديلاتها، والاطلاع على محتوى أعداد الجريدة الرسمية (العادية، الممتازة) من المصدر، بما فيها الأحكام القضائية والإعلانات وقوائم الإدراج، كما أقوم بالاطلاع على الصفحة الرئيسية الإلكترونية للجريدة الرسمية لتصفح إصدارات ديوان الجريدة الرسمية (الأدلة الخاصة بعمل الديوان، والمنشورات القانونية والتعريفية، وتقارير الإنجاز، والتقارير السنوية).

ويعتبر المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية من أهم المواقع الرسمية الإلكترونية التي يمكن للباحثين والقانونيين والعاملين في كافة المؤسسات والأكاديميين في الجامعات الاستفادة منه.

وقدمت اقتراح لتطوير المرجع وهو أن يتم توفير ربط بين قرارات المحاكم والنصوص القانونية التي صدرت بشأنها هذه القرارات، وأخيرًا أتوجه بالشكر الموصول لكل القائمين على هذا الجهد الرائع والمميز.

جامعة القدس - أبو ديس

الدكتورة/ جميلة زيد

كلية الحقوق

أشادت الدكتور جميلة بجهود الديوان في المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية معبرة عن تقييمها الإيجابي بعد مرور خمس سنوات على إطلاقه من حيث سهولة الوصول إلى النصوص القانونية وتعديلاتها والتحديث المستمر.

وأكدت أنه كان المرجع الرسمي والرئيسي لتغذية الدراسات والشروحات اليومية للطلبة، واستخدامه بشكل يومي لكافة المساقات، باعتباره أداة مهمة وفعّالة للاطلاع على كافة التشريعات الوطنية وتعديلاتها والقرارات الدستورية الصادرة بخصوصها.

وأضافت بعض المقترحات التطويرية المتمثلة في:

1. **إضافة ميزة التنبيه للمستخدمين في حال وجود تعديلات على تشريع معين.**
2. **إطلاق المرجع الإلكتروني كتطبيق من خلال الأجهزة الذكية.**

مشاريع في
دائرة الضوء

المشروع التطويري للتشريعات السارية خلال الحقب التاريخية

يهدف هذا المشروع إلى إجراء مسح شامل لكافة التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العهد العثماني حتى اليوم، وفهرستها لتشكل قاعدة بيانات مرجعية للتشريعات السارية في الدولة، وتوفير التشريعات التي طُبقت في فلسطين خلال فترة الحكم العثماني حتى العام 1917م، وتشريعات الانتداب البريطاني حتى العام 1948م، وتشريعات الإدارة المصرية في غزة والحكم الأردني في الضفة الغربية حتى العام 1967م، والأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي بعد العام 1967م، بهدف تمكين الكافة من الاطلاع على كل ما هو سارٍ بشكل مجاني، وسهل وذلك في سبيل تأسيس بيئة تشاركية في فلسطين.

واستكمالًا للمشروع التطويري للتشريعات السارية خلال الحقب التاريخية عقدت اللجنة التوجيهية برئاسة عطوفة المستشار ريم أبو الرب اجتماعات متواصلة لتقييم إنجازات المشروع للعام 2023م، ومتابعتها أولًا بأول، تم إعداد الشروط المرجعية لتحليل المشروع من الناحية الفنية والناحية القانونية، ووضع خطة تنفيذية وخطة تشغيلية للعام 2024م، وإعداد بطاقة المشروع للعام 2025م.

فريق حصر التشريعات السارية عبر الحقب التاريخية في فلسطين:

تم حصر آلاف التشريعات التي صدرت في فلسطين عبر الحقب التاريخية المختلفة وتصنيفها وفقًا للحقب الزمنية بدءًا من الحقبة العثمانية مرورًا بفترة الانتداب البريطاني، والإدارة الأردنية، والإدارة المصرية، وصولًا إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية.

الحقبة	عدد التشريعات الكاملة (ملغية وسارية)	عدد التشريعات السارية	التشريعات السارية لدى اللجنة
العثمانية	158	47	41
البريطانية	5081	1685	1585
الإدارة الأردنية في الضفة	1850	898	872
الإدارة المصرية في غزة	815	369	358
الأوامر العسكرية في الضفة	1867	1168	1164
الأوامر العسكرية في غزة	1618	661	653

زيارة إلى الجمهورية التركية

ضمن المشروع التطويري والخطة التنفيذية الخاصة بالديوان تم تنفيذ زيارة رسمية برئاسة رئيس الديوان المستشار ريم أبو الرب، وتأتي هذه الزيارة في إطار الاطلاع على التجربة التركية في أرشفة التشريعات التركية والاستفادة من خبراتهم، حيث تم زيارة المديرية العامة للقانون والتشريع - المجمع الرئاسي التركي، والتي من أهم مهامها فحص مدى توافق القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا مع الدستور والمبادئ العامة للقانون من حيث الشكل والمضمون، والقيام بالأعمال اللازمة لإعدادها للموافقة عليها وفقًا للتعليمات التي ستعطى أو إعادتها إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لمزيد من المناقشة، وضمان نشر الجريدة الرسمية.

وسيتم العمل على وضع برنامج تنفيذي للتعاون التشريعي يكون الأساس الذي يتضمن أسس التعاون المستقبلية، وتبادل الخبرات في مجالات عمل المؤسستين بما يهدف إلى الارتقاء بالأداء وتبادل الخبرات والمعرفة القانونية.

وفي إطار المشروع التطويري والبحث عن التشريعات الفلسطينية خلال فترة الحكم العثماني، تمت زيارة مؤسسة "أرسيكا" التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز البحوث الإسلامية "آسام" في تركيا، بهدف الحصول على نسخ من التشريعات المتعلقة بفلسطين في العهد العثماني.

الرؤية المستقبلية

نسعى ومن خلال هذا المشروع إلى استكمال عملية التطوير والتحديث على المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية، حيث بني هذا المشروع وفق أسس وأهداف تتوافق مع رؤية الدولة والأهداف والأولويات الوطنية وسياسة الحكومة، ليشكل في مجمله الأرشيف الوطني لكافة التشريعات السارية في فلسطين، ليكون بذلك في متناول كافة فئات المجتمع الفلسطيني من باحثين وموظفين وقانونيين ومحامين وقضاة وغيرهم.

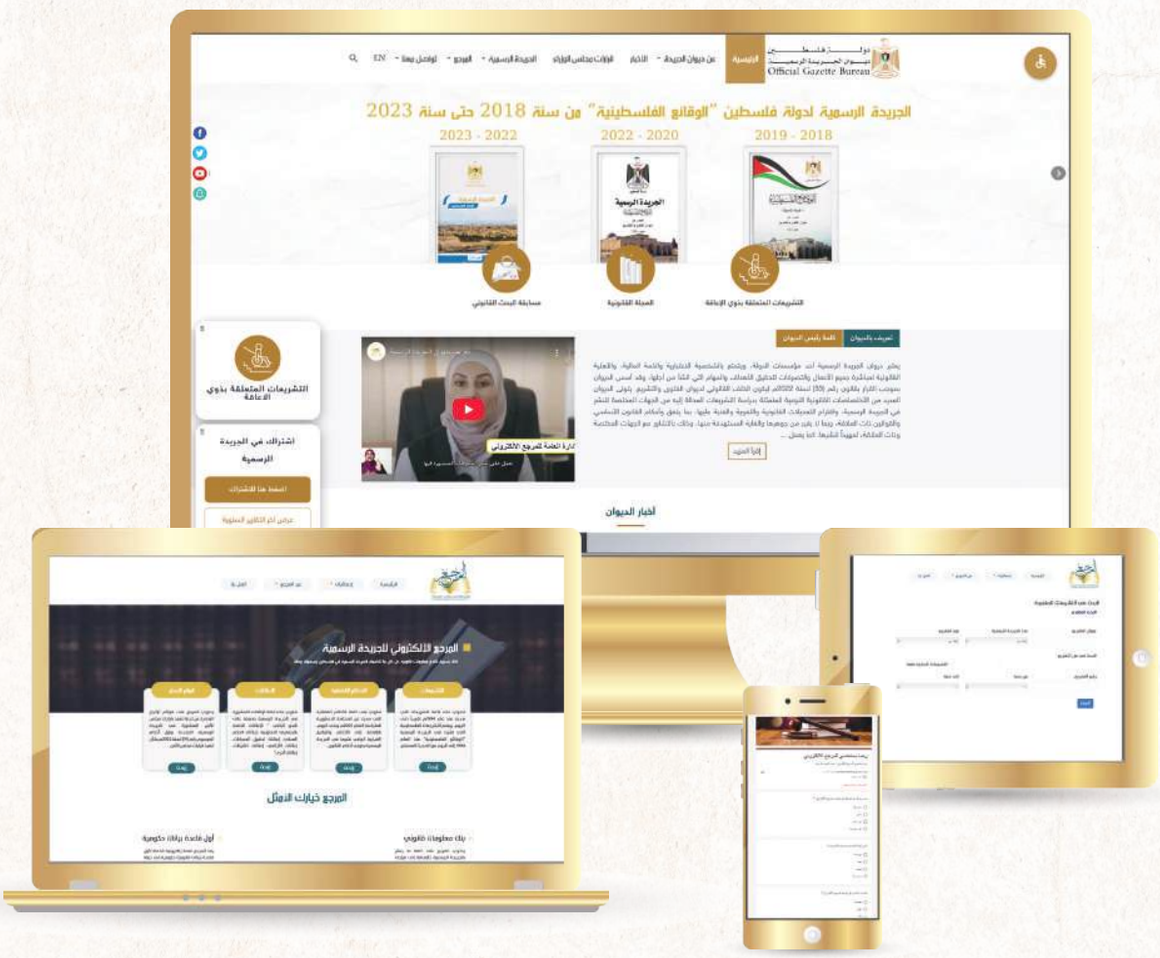

مكتبة الصور

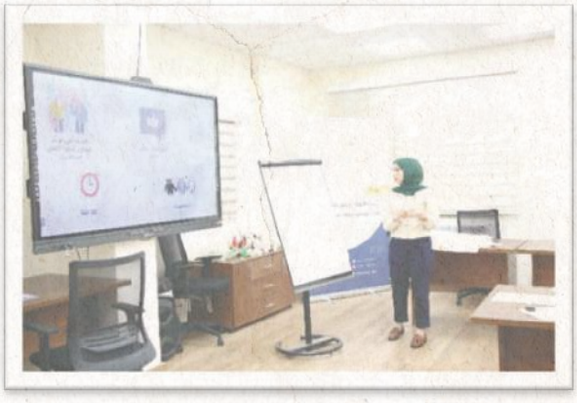

دولة فلسطين
ديوان الجريدة الرسمية
الجريدة الرسمية
الوقائع الفلسطينية
العدد 219
24 تشرين الأول 2024

الاشتراك في
الجريدة الرسمية

للاشتراك الإلكتروني في الجريدة الرسمية

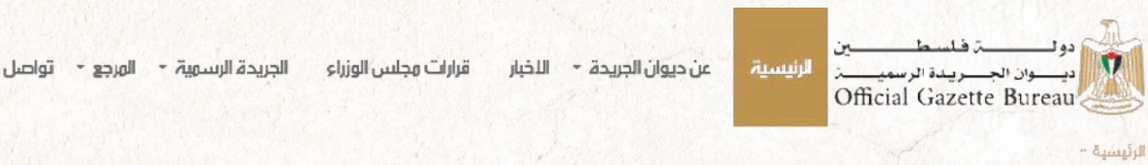

نموذج اشتراك في الجريدة الرسمية

تتم عملية الاشتراك والبيع في الجريدة الرسمية بناءً على قرار وزير المالية رقم (1) لسنة 2022م بتحديد بدل الاشتراك في الجريدة الرسمية وأسعار بيعها وآلية تحصيلها، حيث يجوز لأي شخص الاشتراك في الجريدة الرسمية بعد تعبئة قسيمة الاشتراك، وتسديد بدل الاشتراك مسبقًا وفق الآتي:

1. بدل الاشتراك السنوي بمبلغ (210) شيكل.
2. بدل الاشتراك نصف السنوي بمبلغ (130) شيكل.

كما يجوز للمشترك في الجريدة الرسمية الحصول على أعداد الجريدة الرسمية للسنوات السابقة وفق الآتي:

1. دفع مبلغ (120) شيكل ثمن جميع الأعداد الصادرة في سنة معينة.
2. دفع مبلغ (10) شيكل ثمن أي عدد يرغب في شرائه."

للاستفسار الرجاء التواصل مع الأستاذ رائد خطيب على الرقم 0594221835، أو من خلال التواصل مباشرة على أرقام ديوان الجريدة الرسمية

نوع المشترك	نوع المشترك	**اسم المشترك**	اسم المشترك
المحافظة	المحافظة	**العنوان التفصيلي**	العنوان التفصيلي
رقم الهاتف	رقم الهاتف	**رقم المحمول**	رقم المحمول
البريد الالكتروني	البريد الالكتروني	**عدد النسخ**	عدد النسخ

إحصائيات

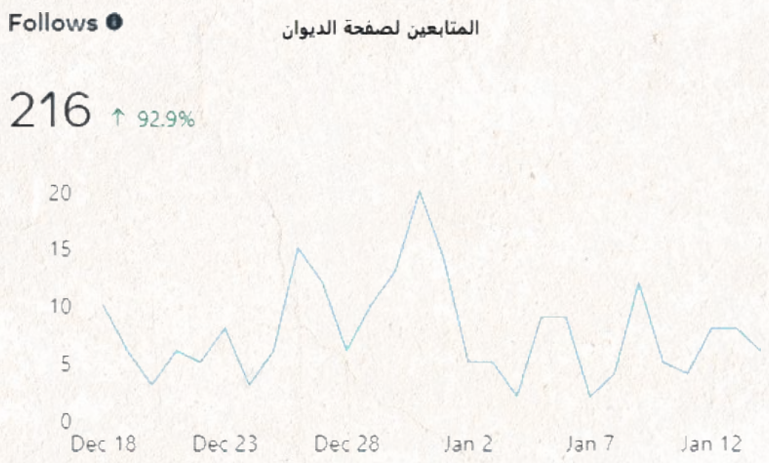
Follows
المتابعين لصفحة الديوان
216
↑ 92.9%
20
15
10
5
0
Dec 18
Dec 23
Dec 28
Jan 2
Jan 7
Jan 12

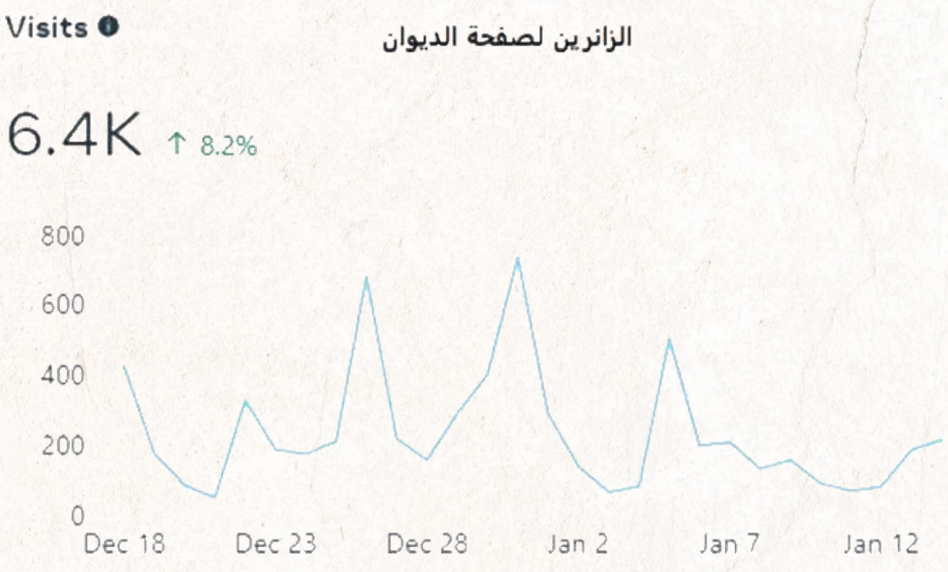
Visits
الزائرين لصفحة الديوان
6.4K
↑ 8.2%
800
600
400
200
0
Dec 18
Dec 23
Dec 28
Jan 2
Jan 7
Jan 12

Active users
6.3K
↑ 146.7%
New users
5.9K
↑ 132.3%
Views
80K
↑ 113.3%
Key events
0
Off
2K
1.5K
1K
500
0
01 Jul
01 Aug
01 Sep
01 Oct
01 Nov
01 Dec
Custom
Preceding period
الزائرين للمرجع الإلكتروني
Jul 1 - Dec 31, 2023
View reports snapshot

للبحث في
المرجع الإلكتروني
للجريدة الرسمية

المرجع
www.mjr.ogb.gov.ps

العنوان: رام الله - الماصيون - مقابل دوار الميلينيوم

للتواصل: هاتف: 2971654 - فاكس: 2986007

البريد الإلكتروني: diwan@ogb.gov.ps

المرجع الإلكتروني: mjr.ogb.gov.ps

صفحة الفيسبوك: https://www.facebook.com/lab.palestine

الموقع الإلكتروني: ogb.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة